الفصل الاول

القوة في النظام الدولي: مدخل نظري

تحتل القوة احد المحاور الرئيسة في حركة النظام الدولي، وتعد اكثر الموضوعات اثارة في الوقت الحاضر، اذ اصبح من مسلمات الموضوعات في تحليل التطورات المكتنفة بالدول، وتفسير التاريخ على اساس تغيير القوى المهيمنة في مرحلة زمنية متباينة.

قبل الدخول في دراسة موضوع الدراسة التي تتناول(الولايات المتحدة الامريكية وسياسة القوة في النظام الدولي)، لابد لنا ان نتناول ابتداءً الجانب النظري الذي يتضمن دراسة القوة في النظام الدولي، أذ نتناول معنى القوة و المفاهيم المقاربة لها، كما نتناول أنواع القوة وعناصرها، كذلك نتطرق الى مفهوم النظام الدولي ، بالإضافة الى تبين وحدات هذا النظام، و عناصره ، وهيكليته ، كما نتطرق الى دراسة سياسات القوة ونظرياتها، (النظرية الواقعية)، فضلاً عن طبيعة المجتمع الدولي، كما يرد في المباحث الاتية :

المبحث الاول : **القوة المعنى، والعناصر المكونة لها**.

المبحث الثاني : **النظام الدولي**: **المعنى، والوحدات الفاعلة، والعناصر المكونة لها**.

المبحث الثالث : **سياسات القوة ونظرياتها في النظام الدولي**.

obeikandl.com

المبحث الاول

القوة: المعنى والعناصر المكونة لها

يعد مفهوم القوة من المفاهيم الغامضة على الاصعدة كافة بشكل عام وبشكل خاص في علم السياسة، اذ ان هناك تضارب بالآراء حول اعطاء تعريف واحد للقوة ، كذلك هناك العديد من التداخل بين القوة وبعض المفردات مثل القدرة والاكراه والسيطرة...الخ، وهنا سنسلط الضوء على معنى القوة والمفاهيم المقاربة، فضلا عن انواع القوة وعناصرها.

المطلب الاول

معنى القوة والمفاهيم المقاربة

اولاً: معنى القوة

أن الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين و الاستراتيجيين العسكريين أفاضوا منذ القدم في تناول مفهوم القوة، واختلفوا في تعريفها، إلا أن الاختلافات القائمة بينهم لم تكن جوهرية بالقدر الكبير، وذلك بالنسبة للأغراض العملية التي تختلف كثيراً في طبيعتها عن المداولات الأكاديمية[1]؛ على قدر أهمية الاخيرة، والقوة هي ببساطة امتلاك امكانية على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل[2]، لذلك فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويسيرون الأمور كما يرونها ووفقاً لمصالحهم، الا انه في السنين الأخيرة ، استطاع البعض ممن هم في مستوى أدنى من امتلاك عناصر القوة من ممارسة تأثير على ارادة الاقوى ، وهذا مما يعيد النظر في تعريف او بيان معنى القوة لتنحصر في أمكانية ممارسة التأثير، بوصفها عنصر جامع ومتفق عليه لمعنى القوة.

وتعد قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في السياسة الدولية والنظام الدولي،[3] وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور، الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية[4].

لقد تعددت المعاني التي أعطيت من قبل مفكري السياسة الدولية بشأن مضمون هذه المفردة بين الإكراه المادي، والقدرة في التأثير في سلوك الآخرين التي تخدم أهداف الدولة الحائزة للقوة[5]، كما تباينت الرؤى بشأن هذا المفهوم من مدلول ضيق يقتصر على العناصر المادية إلى آخر شامل لعناصر مادية وغير مادية[6] ، كما ان القوة قد تحتوي على اي شئ يساعد الانسان على توطيد سلطته على الاخرين.[7]

---

(1) محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط1، المكتب المصري الحديث، القاهرة ،1977 , ص 56-54

(2) هاري ارزياغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي،" التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين"، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2011، ص125

(3) عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1989، ص 824

(4) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط 5 ، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، 1987 ، ص 163

(5) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب، الكويت ،1982، ص ص 35-40

(6) اسماعيل علي سعد، نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، 1989، ص 119-120.

(7) ملحم قربان ،الواقعية السياسية،ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة 1981،ص 91

ويكتسب مفهوم القوة في السياسة الدولية اهمية اساسية في تحليل وفهم اي نشاط تقوم به الدول والجماعات على حداً سواء، لذلك يصبح من الصعب التفريق بينهما، لان السياسة الدولية غالباً ما تعرف في بعض الاحيان على انها سياسة قوة [1].

تعريف القوة لغةً:

ورد في المعجم الوسيط أن القوة هي ضد الضعف وهي الطاقة، وهي تمكن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة، وهي المؤثر الذي يغير أو يحيل حالة سكون الجسم، وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وجمعها قوى، ورجل شديد القوى أي شديد وقوي في نفسه، كما نجد أن القوي والقادر والمقتدر من أسماء الله الحسنى، تأتي القوة بمعنى الجد في الأمر وصدق العزيمة، وقد وردت القوة في القرآن الكريم في كثير من الآيات، وعلى سبيل المثال في قوله تعالى ((وأعدوا لهم ما استطعتم من قوةً))، أي أعدوا لهم جميع أنواع القوة المادية والمعنوية ، وفي قوله تعالى ((خذوا ما أتيناكم بقوة)) [2]، أي بحزم وعزم، وقوله تعالى ((لو أن لي بكم قوة أو أوي إلى ركن شديد))[3] أي لو كان لي قوة أستطيع أن أدفع أذاكم بها أو الجأ إلى عشيرة وأنصار تنصرني عليكم .

والقوة هي لغة كل العصور، وهي أحد المفردات الهامة التي يتوقف عندها المفكرون في أنحاء الأرض كافة وبمختلف لغاتهم، أذ تبين أن معناها يكاد يكون واحد في كل اللغات، اذ يدور في إطار مفهوم القدرة على الفعل والاستطاعة والطاقة وهي ضد الضعف، وتعني أيضاً التأثير والنفوذ والسلطة، ويعرف هانز مورجنثاو القوة على انها (امكانية شخص ما في الهيمنة على تصرفات وتفكير شخص اخر) [4].

تعريف القوة اصطلاحاً:

---

[1] زايد بن محمد العمري، مفهوم القوة والقدرة في الفكر الاستراتيجي ،مجلة الدفاع الجوي ، العدد3، ادارة الشئون العامة ، الرياض، 2010، ص 18.
[2] القران الكريم، سورة الانفال، الآية 60
[3] القران الكريم، سورة البقرة ،الآية 63
[4] نقلاً عن، احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار الكتب للطبعة والنشر، ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2001، ص88

يعرف علم الاجتماع القوة "بالقدرة على إحداث أمر معين" و"تأثير فرد أو جماعة عن طريق ما على سلوك الآخرين"، ويعد موضوع القوة من المواضيع التي يهتم بها علم الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية، لذا جاء تعريف وتفسير مفهوم القوة للكثير من الكتاب والمفكرين في هذا الإطار[1].

وفي رأي (كارل فريدريك) فإن أفضل تعريف للقوة هي القدرة على إنشاء علاقة تبعية، فعند القول أن لإنسان ما قوة سياسية تفوق قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته، والقوة ليست مجرد التسلط ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين، ويرى أنه بالاستخدام الماهر والذكي للقوة يمكن للطرف (أ) أن يجعل الطرف (ب) يفعل ما يريد دون قهر أو إرغام، بمعنى يمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن، كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة[2].

و تعرف القوة على انها مجموعة من ادوات الضغط والاكراه والتدمير والبناء، تمارس من قبل دولة او فرد من اجل فرض السيطرة على قوى اخرى او ارغامها على قبول بنظام معين، او من اجل كسر مقاومة او تهديد[3].

كما عرف (مودي لسكي) بأنها استخدام الوسائل المتوافرة لدى الدول من أجل الحصول على سلوك ترغب في تتبعه دول اخرى، ويعرفها ايضا (نيكولاس سبيكمان) بانها القدرة على خوض الحرب[4]، فتؤدي القوة دوراً رئيساً في السياسة الدولية، والنظام الدولي اذ انها تعد العنصر الاساس في تشكيل الدول واستمراريتها او زوالها[5]، اذن يمكن القول ان السياسة الدولية والنظام الدولي، يتحددان بشكل اساس على عنصر القوة وعلى موازين القوى، فلا سياسة دولية فاعلة بدون قوة، لان

---

(1) عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، ط2، دار النضال للطباعة والنشر، القاهرة ،1989، ص6

(2) نقلاً عن ،عمر فاروق السيد رجب، قوة الدولة دراسات جيوستراتجية، ط1، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1992، ص ص 9-11

(3) عبدالوهاب الكيالبي، مصدر سبق ذكره، ص824

(4) نقلاً عن،زايد بن محمد العمري ،مصدر سبق ذكره، ص 85.

(5) روبرت جيلبن، الحروب والتغير في السياسة الدولية، ترجمة عمر سعيد الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص21

obeikandi.com

القوة تقف وراء الحروب وتشكيل اساس السلام بين الامم، فضلاً عن السلم الدولي، كما ان مصير النظام الدولي يتحدد قبل كل شيء على مستوى القوة وموازين القوى[1].

ويعد (مكيافللي) اول الذين كتبوا عن القوة في عصر النهضة، وقد قدم ارائه الفكرية بهذا الصدد في مؤلفاته، ومن اشهرها كتابه (الامير) الذي نال درجة كبيرة في الشهرة العالمية، ويعد (مكيافيللي) اول من تكلم عن مفهوم القوة، ولقد اعطى في كتابه (الامير) صورة واضحة للقوة وكيفية استخدامها من قبل الحكام، وهي لحد الان موضوع جدل ونقاش حول تصوره للقوة واستخداماتها[2]، كذلك قدم الكاتب **الفرنسي** (جول مازاران) الذي اسهم في تحديد معنى القوة واكد على عامل القوة في ادارة تصريف شؤون البلاد واستخدامها في عالم السياسة من اجل فرض السيطرة على الاخرين[3]

بالرجوع الى الكتابات واراء كل من (هوبز) و (مورجنثاو)، يبين أن القوة هي الوسيلة والغاية النهاية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجال العلاقات الدولية.[4] أما كلية الحرب الأمريكية فتعرف مفهوم القوة القومية للدولة بأنها الإمكانية أو القدرة التي يمكن أن تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها القومية في الصراع الدولي، إذن فالقوة هي الطاقة العامة للدولة لكي تسيطر وتتحكم في تصرفات الآخرين، كما عرفها (مورجنثاو) على انها سعي الانسان للسيطرة على افكار الاخرين وافعالهم، وان هذه الظاهرة لصيقة بكل تنظيم اجتماعي، وانها علاقة نفسية بين عقلين ، وانها علاقة مادية بين جسمين[5].

ويربط الواقعيون بين الدوافع الى الحصول على القوة واستخدامها في التأثير على الاخرين وصولاً للأهداف التي تقتضيها الدول لنفسها، وبين الطبيعة الانسانية التي تتحكم فيها نزعات القوة والرغبة في اخضاع الاخرين والسيطرة عليهم، باعتبار ان ذلك وحده هو الذي يضمن للدولة المقدرة

---

(1) فتحية النبراوي و محمد نصر مهنا، أصول العلاقات الدولية السياسية ، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1985، ص 331

(2) نيقول مكيافللي، كتاب الامير، ترجمة اكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2004، ص 85

(3) جول مازاران ، دليل السياسي الناجح، ،ترجمة خميس حسن ط1، دار الطلائع للنشر، القاهرة، 2006, ص 71

(4) خالد المعيني، الحافات الجديدة" التكنولوجيا واثرها على القوة في العلاقات الدولية ،ط1،دار كيوان، ،دمشق، 2009، 65

(5) نقلاً عن ، ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1987، ص 488

على البقاء في مواجهة كل اشكال التهديد و الخطر الخارجي،[1] وتأكيدا لهذا المعنى يقول (نيكولاس سبيكمان) احد اقطاب النظرية الواقعية ان تامين القدرة على البقاء والاستمرار مرهون اساسا بالقوة التي تعني في التحليل الاخير توفر المقدرة على تحريك الاخرين في الاتجاه المرغوب، ويتحقق ذلك اما بالاقتناع او الاغراء او المقايضة او الاكراه او باي وسيلة اخرى تهيئها الظروف، ولاشك في القول أن القوة تعد محور وجوهر السياسة الدولية على وفق رؤية أصحاب المدرسة الواقعية[2].

وبالرغم من تأييد ذلك من عدمه لدى الباحثين وحسب نظرتهم ومدارسهم، فان الاختلاف في تحديد المفهوم ظل قائماً، وإزاء ذلك انقسم الباحثون إلى اتجاهين في تحديد مفهوم القوة وعلاقته بالتأثير السياسي الدولي [3]:

الاتجاه الأول : تقليدي يفهم القوة على أنها الإكراه المادي، وانها "قدرة أحد الأطراف لإجبار الطرف الآخر بفعل بعض الشيء, أي بمعنى آخر "قدرة الدولة على فرض إرادتها على الآخرين من خلال الوسائل الاقتصادية أو العسكرية.

الاتجاه الثاني : فهو الاتجاه المعاصر والذي يدرك القوة بمعنى التأثير النفسي أي بمثابة محصلة علاقة التفاعل بين طرفين أو أكثر والتي تتميز بقدرة أحد طرفيها على دفع الآخر نحو القيام بفعل معين[4]، أي أن القوة يراد بها هنا "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين بالتلويح لهم بشكل من أشكال الجزاء".

ويبدو أن القوة هي مجموعة القدرات المادية والمعنوية التي تكون بحوزة الدولة والتي تستطيع عن طريقها أن تؤثر على سلوك الوحدات الدولية الأخرى, والقوة بكل مقوماتها لا تفصح عن

---

(1) روبرت غيلبن، مصدر سبق ذكره، ص 21

(2) نقلاً عن، اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط1،المكتبة الاكاديمية، الجيزة، 2011 ، ص169

(3) كارل دويتش ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة محمود نافع ،ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1982، ص31.

(4) Joseph S. Nye, The Future of American Power,foreign affairs, 2010 http://www.foreignaffairs.com/articles/66796/joseph-s-nye-jr/the-future-of-american-power

مكنونها ولا تكشف عن نفسها إلا عن طريق ما تقترن به من تأثير فاعل [1] وعند تحليل السياسة الدولية بالإمكان تصنيف القوة إلى أُسس ثلاثة[2]:

1_ الفعل

2_ القدرة

3_ رد الفعل

وعليه، يمكن القول ان مفهوم القوة قد مر بمراحل عدة، وهي كالاتي:[3]

1_المفهوم التقليدي للقوة: يمكن حصر هذه المرحلة ببداية ظهور الحضارة الى عام 1850، وافضل من فسر القوة في هذه المدة هو (مكيافللي) الذي اكد اهمية القوة للحفاظ على امن الدولة والملك ، من خلال فرض السيطرة القصيرة على عموم الناس بواسطة القوة.

2_المفهوم الحديث للقوة: اذ تنحصر هذه المدة ما بين عام 1850الى عام 1945، اذ ان ظهور الثورة الصناعية ادت الى نقلة نوعية في تصنيع الاسلحة، فانعكس ذلك على تطور مفهوم القوة الحديث، التي تتمحور حول اختراع البارود والمكائن البخارية. ويعتبران كلاً من (كلاوزفيتز) و (مورجنثاو)، من المفكرين الذين اكدوا على انعكاس التطورات التي حدثت في تلك المدة على مفهوم القوة.

3_المفهوم المعاصر للقوة: يبدأ تاريخ هذه المدة ما بين 1945الى عام 1990، أذ بعد انتهاء الحرب الثانية دخل العالم في عصر التطور والتقنيات الاسلحة، مما انعكس على مفهوم القوة المعاصر ولاسيما في حقبة السبعينيات من القرن الماضي، اذ حدثت طفرة في مجال التطور التكنولوجي بشكل عام وعلى تطور الاسلحة بشكل خاص[4].

---

(1) مازن إسماعيل الرمضاني ،السياسة الخارجية" دراسة نظرية" ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 1991،ص388-390.

(2) سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، ط1 ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمّان ، 2000، ص306.

(3) خالد المعيني، مصدر سبق ذكره،ص52

(4) خالد النعيمي ، الحافات الجديدة " التكنولوجيا واثرها على القوة في العلاقات الدولية" ، مصدر سبق ذكره، ص63

4_المفهوم الميتامعاصر للقوة: بدأ هذا المفهوم الجديد للقوة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وبروز ظاهرة جديدة للقوة وهي(القوة الناعمة)، ويعد من المفاهيم الحديثة نسبيًا التي جذبت اهتمام الباحثين والسياسيين على السواء، من خلال الجاذبية والفعل عن بعد، الذي تحدث عن هذا المبدأ كلاً من (نيوتن) و(اينشتاين) في نظريته النسبية الذي اكد فيه على عامل الجذب عن بعد[1].

لقد ظهر المفهوم في أدبيات العلاقات الدولية منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين للتأكيد على أهمية الأدوات غير العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية، وقدرة الدولة على التأثير على غيرها من الدول وتحقيق أهدافها ومصالحها من خلال التأثير الثقافي أو الأيديولوجي، كما انها القدرة على الحصول على ما تريده من خلال الجذب لا من خلال التعنيف او الاغراء، وتنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما من مبادئه السياسية وسياساته التي ينظر اليها على انها مشروعة.

فالدولة التي تتمتع بهذا النوع من القوة يمكن تحقيق المخرجات التي تريدها في السياسات العالمية لان دولاً اخرى تريد اتباعها ، وبهذا المعنى تكون القوة اللينة قائمة اساساً على القدرة على تشكيل افضليات الاخرين[2].

ولقد اكتسب المفهوم أهمية خاصة بعد تداعيات القوة العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق، فقد أثبتت الحالتين أن القوة العسكرية ليست فعالة على نحو مطلق، فلجأت اكثر الى سياسة العقوبات الاقتصادية ولعل المثال الواضح على ذلك هو العراق في حقبة ما قبل الاحتلال الأمريكي، كما في الحالة الإيرانية، أذ يعد "جوزيف سي ناي" اول من اطلق هذا المفهوم في بداية التسعينيات القرن الماضي، أذ يمكن تعريفها بـ(القدرة على تشكيل تفضيلات الاخرين) اي انها تعد مركز جذب للأخرين[3].

أذ تعتمد هذه القوة على[4] :

- العامل التكنولوجي

---

[1] عبدالمنعم الحفنى ، مصدر سبق ذكره، ص 098

[2] زهير بوعمامة ، امن القارة الاوروبية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، ط1، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 59

[3] جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسية العالمية، ترجمة محمد توفيق البجبرمي، مكتبة العبيكان، الرياض ، 2007، ص25

[4] نقلاً عن، علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي،" نحو تفكيك الديكتاتوريات والاصوليات" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد88، 2011، ص180

- القيم المجتمعية
- العامل الثقافي
- السياسات الناجحة

ويميل الاتجاه الراهن في العلاقات الدولية الى ان التأكيد على القوة الذكية في تصريف السياسة الدولية، فهي تعني توظيف القوة الناعمة والقوة الصلبة في استراتيجية واحدة تعرف بالقوة الذكية، اي استخدام الوسائل العسكرية والضغوط الاقتصادية، فضلاً عن الوسائل الناعمة من اجل تحقيق هدف معين، وهذه القوة تعني القوة الذكية[1]، وعرفها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بـ "النهج الذي يؤكد على ضرورة وجود جيش قوي، ولكن تستثمر بكثافة في التحالفات، والشراكات، والمؤسسات من جميع المستويات لتوسيع النفوذ الاميركي وإقامة شرعية العمل الأميركي" [2].

وبتعبير اخر، فان القوة الذكية هي مفهوم يربط بين التسامح والشدة، فبالقوة الناعمة تكون الدولة قادرة على التأثير بشكل كبير من خلال الاغراء بدلاً من القسر، ومن خلال المساعدات الاقتصادية والتبادل الثقافي مع الدول الاخرى، والاعتماد على الشرعية وخلق المصداقية بالخارج، مع التلويح الدائم بامكان استعمال القوة، كما ان من ادوات القوة الذكية هي التركيز على الشركات والتحالفات والمؤسسات الدولية، و توظيف التنمية العالمية التي تعني تقديم مساعدات انسانية، فضلاً عن التعاون مع المؤسسات الانسانية، كذلك استقطاب الشعوب من خلال استخدام الدبلوماسية العامة التي تعمل على تحسين صورة الدولة لدى شعوب الدول الاخرى ، فضلا عن توظيف التكامل الاقتصادي من خلال المساهمة الفعالة لدى المؤسسات الاقتصادية العالمية، والتركيز على دور التكنولوجيا والابتكار وامن الطاقة[3].

---

(1) منذر سليمان، القوة الذكية لـ اوباما لن تمنع من انهيار المشروع الامبراطوري الامريكي، صحيفة قاسيون، القاهرة ،العدد 414، 2011، ص 2

(2) Richardl. Armitage, and , Josephs.Nye, jr, csis commission a smsrter, more secure America, center for strategic,a international studies, washington, 2007, p35

(3) I bid, Richardl. Armitage, and , Josephs.Nye, jr,pp 9

شكل (1)

عناصر القوة الذكية

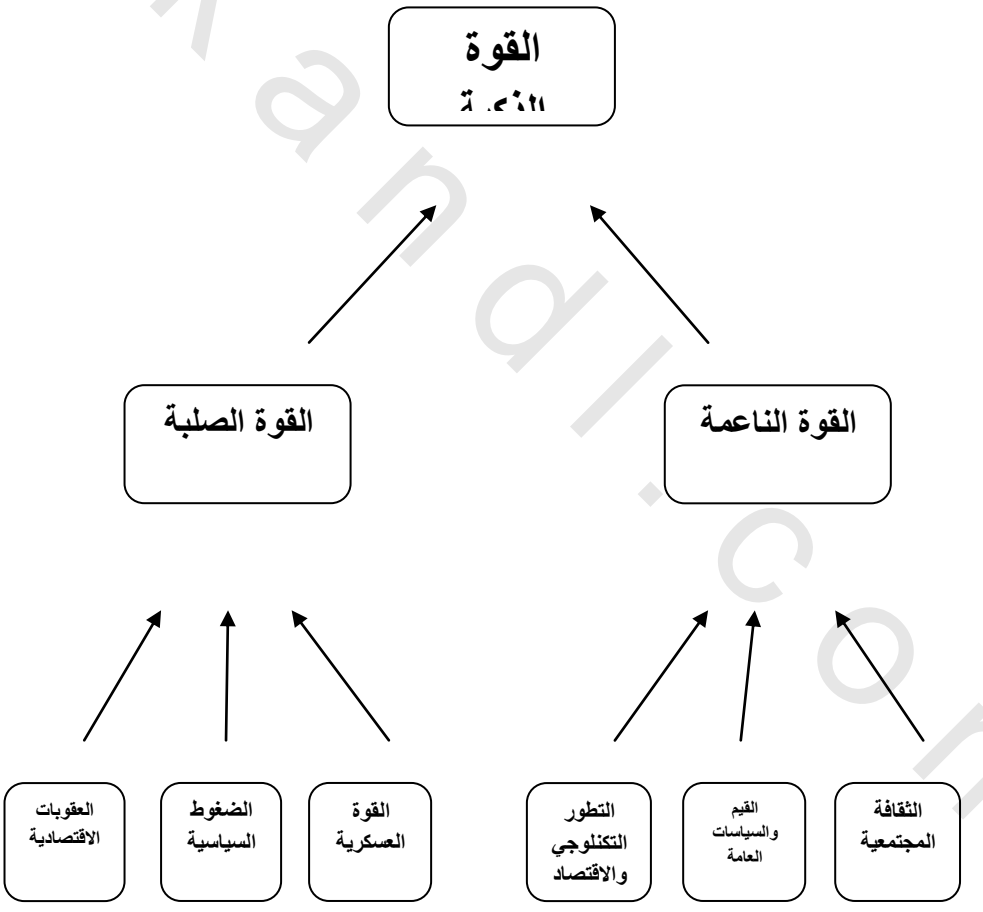

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على تصنيفات مراحل القوة اعلاه

obeikandl.com

ثانياً: المفاهيم المقاربة للقوة

يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أخرى مثل السلطة والنفوذ والقهر والتأثير والإرغام والردع والإرهاب والإغراء، وهي تستخدم كمترادفات احياناً وكعناصر لتحليل القوة في الغالب، وستقوم بتناول هذه المفاهيم كالاتي:

1_القدرة: القدرة من لفظ القدير والقادر، وهي من صفات الله تعالى لقوله "إن الله على كل شيء قدير"، [1] وقوله تعالى "تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير"[2]، و القدرة تعني امتلاك اسباب القوة، وجانب توظيف هذه الاسباب في التحكم في ارادة الاخرين وافعالهم، وهناك تميز بين القدرة والقوة، فالقوة هي معطي موضوعي وهي موارد متاحة، أما القدرة فهي ممارسة عملية وهي التوظيف السياسي لتلك الموارد، وإن النقلة من امتلاك الموارد إلى استخدامها أي من القوة إلى القدرة، يتطلب إرادة سياسية ودور للعقل البشري، ومن ثم فانه ليس كل الدول القوية هي دول قادرة على ان تفعل ما تريد من سياسات على التغيير، وسيتطلب الحال امتلاك ارادة سياسية لذلك، وهذا التميز كثيراً ما افاد عوامل في حسم تقدير الاختلاف بين قوة ودول متقاربة في ما تملكه من عناصر قوة، لان بعضها اكثر فاعلية من غيره، مرجعة الى كون الدول الفاعل لديها الارادة على توظيف ما تملكه خدمة لمصالحها القومية[3].

2_السلطة: هي الوجه الأول للقوة السياسية، والسلطة بصفة عامة هي قوة ذات طابع نظامي اذ تكون القوة مرتبطة بمنصب أو وظيفة معينة معترف بها داخل المجتمع ،ويعطي لشاغلها حق إصدار القرارات ذات صفة الإلزام الشرعي بالنسبة للآخرين كسلطة مجلس الامن على المجتمع الدولي [4].

---

[1] القران الكريم, سورة المائدة, الآية, 17

[2] القران الكريم, سورة الملك,الاية1

[3] نيفين سعد، معجم المصطلحات السياسية، ط1، مركز البحوث الدراسات السياسية، القاهرة, ، 1994 ، ص 244.

[4] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 55

3_النفوذ: هو الوجه الثاني للقوة السياسية ، وهي ممارسة عن طريق تفاعل اجتماعي تستخدم فيه وسائل الإغراء والترهيب والإقناع والسيطرة والهيمنة والإرغام والإكراه، وتوجد أشكال متعددة من النفوذ تتراوح ما بين الترغيب والاستمالة والاقتناع إلى السيطرة والهيمنة والردع والإكراه [1].

4_الاجبار: مجال فرعي لنظرية الردع، استحدثه (توماس شيللينغ) عام 1966، استناداً الى أزمة كوبا عام 1962، اذ يؤكد بان الردع فعل ناجم عن نمط سلوكي قد يرغب في اتباعه الى درجة كافية عن اجباره على قيام بفعل شئ ما يختلف، بما في ذلك اعادة ما فعله الى وضعه السابق [2].

5_التأثير: يعد مفهوم التأثير مفهوماً محورياً في الدراسات السياسية، حيث يميز بعض المحللين بينه وبين مفهوم القوة عن طريق تضييقه بحيث لا يشمل إلا الوسائل غير المباشرة أو غير الملموسة لتغيير السلوك، أما البعض الآخر فيعد أن القوة ما هي إلا شكل من أشكال التأثير ، وقد يكون التأثير قسرياً أو غير قسري[3]، وأحياناً يكمن التأثير في إغراء طرف أخر بالمكافأة[4].

6_الهيمنة: تعرف على انها وصف للحالة التي تمارس فيها دولة واحدة او مجموعة من الدول هيمنة كافية على دول اخرى،[5] كما يدل مفهوم الهيمنة على تأثير دولة على دولة أو مجموعة دول بحكم امتلاك عناصر القوة ، فالهيمنة هي عبارة عن مشروع تعمل الدولة القوية على تنفيذه [6].

7_السيطرة: يدل مفهوم السيطرة على لجوء دولة لها نفوذ وقوة لممارسة نفوذ فعلي على دولة أخرى أو إقليم معين، وهذا النفوذ قد يأخذ شكل تحالف أو علاقة تبعية، وهو ينتج عن التفاوت في القوة بين الدول[7].

8_الردع: يتميز الردع بوجود استراتيجية للتهديد بالعقاب، أي إقناع الخصم بأن التصرف غير المرغوب فيه سوف يكبده من الخسائر أكثر بكثير مما قد يترتب عليه من مكاسب،[1] ويجب أن

---

[1] المصدر نفسه،340-349

[2] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 122

[3] عبدالرحمن خليفة ، ايديولوجية الصراع السياسي " دراسة في نظرية القوة"، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999، ص 87

[4] عبدالقادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتجية،ط1، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، سنة 2004، ص ص 194_195

[5] بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، ط1،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،، ابوظبي، 2009،ص135

[6] محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة ، بغداد، 2002, ص 19

[7] The concept of control, wikipedia.org, 2013.
http://en.wikipedia.org/wiki/Control_(management

يكون الردع ذو مصداقية، كما يعرف بانه مفتاح سلوك الخصوم، واشكال الردع هي التهديد بالعقاب، والحرمان من استخدام القوة، واقناع الأطراف المتنازعة بالنواية السلمية للطرف الاخر [2].

وفي كثير من الحالات التاريخية، نجد أن الحروب قد تحددت ليس بميزان القوة فحسب، ولكن أيضاً بإرادة التصميم والعزم والمثابرة، وتؤدي القيادة السياسية الحاكمة والثقافة السياسية السائدة دوراً حاسماً وهاماً في هذا المجال [3].

وإذا قلنا أن القوة هي القدرة الكامنة على التأثير على الآخرين، وأن المجتمع أو الدولة القوية هما القادران على التأثير على الآخرين، ويعمل الآخرون من الدول والمجتمعات لها حساباً ، فلابد أن تكون لهذه الدولة مقومات تضطر المجتمعات والدول الأخرى للخضوع لها، فما هي مصادر القوة عند هذه الدولة القوية، أو ذلك المجتمع المؤثر [4].

ان القوة في ابسط معانيها هي اداة لتحقيق الاهداف وتعزيزها ،وباعتبارها كذلك فمن الخطأ الظن ان السعي الى امتلاك القوة هو الهدف النهائي لكل دولة، بل ان القوة تخدم القادة السياسيين ودولهم بوصفها وسيلة لبلوغ الغايات[5].

المطلب الثاني

انواع القوة وعناصرها

في الحقيقة هناك العديد من انواع القوة على المستويات كافة في النظام الدولي والسياسة الدولية، اذ تتعدد انواع القوة من القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتكنلوجية، ولقد تطورت هذه الانواع طبقاً لتطور المجتمعات، حتى اصبحت كل هذه الانواع داخلة في القوة الشاملة للدولة، وكالاتي:

اولاً انواع القوة:

في الحقيقة ان القوة رغم شموليتها كظاهرة هي ليست واحدة بل هي متعددة الانواع ، وهذا التعدد في الانواع التابعة للقوة يتأسس على تعدد عناصرها واختلاف طبيعة كل منها عن الأخر،

---

(1) كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص 30

(2) ديفد جارنم، مستلزمات الردع،" مفاتيح التحكم بسلوك الخصم" دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، العدد2، 1996، ص ص 7_8

(3) عصام سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ص 149-152

(4) خالد المعاني، الحافات الجديدة "التكنولوجيا واثارها على قوة في العلاقات الدولية" مصدر سابق، ص 55

(5) زايد بن محمد العمري، مصدر سبق ذكره، ص 19.

obeikandi.com

فضلا عن تعدد انماط السلوك المرتكزة على هذه العناصر، فالسلوك المرتكز على القوة الاقتصادية يختلف عن ذلك الذي يرتكز على القوة العسكرية، وهكذا الحال مع الانواع الاخرى للقوة ، اذ اختلف الكتاب في تحديد انواع القوة وعددها، فمنهم من ذهب الى ان انواع القوة هي ثلاثة، وهي الاساسية التي تنظم القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وذهب اخرون الى توسع نطاق انواع القوة ليشمل القوة الثقافية و الاعلامية، اضافة الى الانواع الاساسية المذكورة اعلاه، فلذلك سنتناول انواع القوة كالاتي:

1- القوة السياسية: هي علاقة نفسانية بين اولئك الذين يمارسونها، واولئك الذين تمارس عليهم[1]، كما تم تعريفها على انها مجموعة من الامكانيات السياسية الكامنة في المجتمع السياسي الخارجي والداخلي المتاحة لدولة ما في وقت ما، اذ ان القوة الدبلوماسية للدولة تعد من المؤثرات الفعالة لقوة الدولة،[2] كما تعد القوة المركزية والمحورية للدولة اذ تجمع هذه القوة بين قوة المركز التفاوضي للدولة،[3] وبين قوة الدولة في التنظيم الدولي، ومدى تأثيرها في التنظيم الدولي ومدى بسط سيطرتها على المنظمات الاقليمية والدولية، وما بين قوة الدولة في تطبيق القانون الدولي لمصالحها، فضلاً عن مدى دخول الدولة في التحالفات الاقليمية والدولية التي تجعل من شأنها قوة لا يستهان بها[4]

2- القوة العسكرية: تتمحور القوة العسكرية للدولة حول مدى ما تملكه الدولة من قوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية التي تسمح لها بممارسة قوتها في البيئة الدولية ، اذ تمارس القوة العسكرية والتحالفات العسكرية للدولة ادواراً ذات اهمية كبيرة في جعل الدولة ذات مركز قوي في النظام الدولي والسياسة الدولية، و القوة العسكرية هي الاداة الفاعلة التي تجعل من الدولة ذات قوة وسيطرة قياساً لغيرها من الدول في النظام الدولي ، اذ تمارس الدولة قوتها العسكرية من خلال اسلوبين الاسلوب الأول هو التهديد في استخدام القوة، وهو غالباً ما تستخدمه الدول الكبرى في تنفيذ سياساتها الدولية، اما الأسلوب الثاني فهو الاستخدام الفعلي لهذه القوة حيال الوحدات الدولية الاخرى، وهو اسلوب قليل الاستخدام قياساً بسابقه في النظام الدولي[5].

---

[1] ملحم قربان ،الواقعية السياسية، مصدر سابق، ص92

[2] ضرغام عبدالله الدباغ، قوة العمل الدبلوماسي في السياسية، ط1،دار افاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، 1985، ص19

[3] فيللس بك كريتك، التفاوض من موقعين غير متكافئين، "تنمية الشجاعة الاخلاقية في حل صراعاتنا طريقة عملية للتعامل مع النزاعات والخلافات"،ط1، ترجمة بشرى ملكمة،ط1، مكتبة العبيكان، الرياض ، 2001، ص ص229-240

[4] كارن أي زسميث ومارغوت لايت، الاخلاق والسياسية الخارجية، ط1، ترجمة فاضل جتكر،ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005 ، ص ص181-209

[5] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط5، مصدر سبق ذكره، ص202-203

3- القوة الاقتصادية: تؤدي القوة الاقتصادية دور كبير ومؤثر في النظام الدولي، اذ ان القوة الاقتصادية والاقتصاد الضخم يجعل من الدولة ذات تأثير قوي وفعال في المجتمع الدولي[1]، اذ ذهب الكثير من الكتاب الى ان القوة الاقتصادية هي القوة المحورية للدولة،[2] بغض النظر عن ما تملكه الدولة من قوة عسكرية، مستندين الى التغيرات الجذرية التي طالت النظام الدولي خلال مراحل زمنية مختلفة ، فهي تحمل في طياتها تأثيرات للقوة الاقتصادية، فضلاً عن القوة التكنلوجية والقوة التصنيعية للدولة الذي يعطي للدولة قوة كبيرة مؤثرة في النظام الدولي ، اذ ان هناك نماذج من الدول التي تمتلك القوة الاقتصادية والتي اهلتها لتكون قوة محورية في النظام الدولي كاليابان والمانيا[3]، اذ تستخدم القوة الاقتصادية بعض الوسائل من اجل فرض ارادة القوة على دول اخرى من خلال العقوبات الاقتصادية ونظام المساعدات الخارجية، فضلاً عن التجارة الخارجية والسياسة المالية، وقبلها فان الدولة القوية اقتصادياً تكون اقدر على الحصول على دعم الداخل وضمان استقرار بيئتها الداخلية من غيرها من الدول الاخرى [4].

4- القوة الثقافية: تعرف الثقافة على انها الكل المعقد الذي يشمل المعارف والعقائد والفن والاخلاق والقانون والعادات والتقاليد لدولة ما.[5] كما تعرف على انها الكل المركب الذي ينتجه الانسان ويشتمل على عناصر مادية وغير مادية ، وتتكون القوة الثقافية من مقدار ما يملكه المجتمع من عادات وتقاليد[6] ومعارف وهوية خاصة تتيح للمجتمع خصائص معينة تجعله يختلف عن المجتمعات الاخرى[7]، وينتج عنها مقدار من القوة التي تتيح للدولة تفوقها على الدول الاخرى، اذ ان بعض الدول تتمحور قوتها الثقافية من خلال التأثير على سلوكيات الدول بأسلوب غير مباشر، من خلال المستوى العلمي ومقدار الكفاءات العلمية التي تجعل من الدولة محط انظار العالم[8]، ....اذ تعد الثقافة عنصراً من عناصر قوة الدولة، بحكم ان الدولة كما هي وحدات سياسية داخل

---

(1) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ،1988، ص 192

(2) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية،" دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات"، ط1،دار الرواد للطباعة والنشر ، بيروت، 2010، ص158

(3) هاري ارزياغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي،" التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين"،ط2، دار الانوار للطباعة، بيروت،k2012 ص127

(4) محمد سميح حميد، البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الامريكية للشرق الاوسط، مجلة الفكر السياسي، العدد 34-35، المؤسسة العربية للتوزيع المطبوعات، دمشق، 2009، ص ص23-30

(5) وليد عبدالحي، مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص11

(6) فيصل محمد ابو عيشة، الدعاية والاعلام، ط1،دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص204

(7) جمال مفرح، المعرفة والقوة "نحو طريقة عملية للهيمنة"، ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2002، ص ص13-22

(8) اسماعيل الملحم، فعل النهضة جدل الثقافة والسياسة، مجلة الفكر السياسي، العدد 37،، دمشق،2010، ص ص23-25

البيئة الدولية وهي وحدة ثقافية متماسكة، و بالتالي المجتمع عندما يكون موحدا ثقافياً يصبح اكثر اصرار على تحقق اهدافه المشتركة وبالاتجاه الذي يرفد السياسة الخارجية بعنصر فاعل وقوي[1].

5- القوة التكنلوجية: تعرف على انها مجموعة المواد والامكانيات التكنولوجية المادية(مكائن, روبوتات, حواسيب)[2] وغير مادية(بحوث, الموارد المعرفية, نظم المعلومات)[3]، المتاحة لدولة ما في وقت ما، و القوة التكنلوجية هي عنصر مهم في تحديد مستوى قوة الدولة ، اذ تساهم بشكل كبير في تغيير العالم على المستويات كافة ، كما اسهمت بتغيير دلالات مفهوم الامن القومي للدول من خلال القدرة الهائلة للتكنلوجيا على نقل المعلومات [4]، فضلاً عن قدرة التكنلوجية العسكرية التي غيرت هي الاخرى مفهوم الامن القومي ، كذلك اسهمت الثورة التكنلوجية وثورة المعلومات في زيادة الاتصال بين الدول والشعوب، مما ادى الى تغيير في مفاهيم القوة والامن[5] ، كما ان القوة التكنلوجية المتطورة تمهد لاستثمار افضل للموارد الاقتصادية مما ينعكس ايجابا على تنامي معدلات الدخل القومي للدولة، وبالتالي ينعكس على زيادة قوة الدولة الاقتصادية، التي سوف تجعل منها ذات تأثير اقوى في البيئة الدولية[6].

وخلاصة القول، ان للقوة انواع عديدة تتراوح ما بين القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتكنلوجية، ويتباين امتلاك الدول لها، اذ ان هناك من دول تتفوق في نوع معين من هذه القوة، وهذا يؤهلها لتكون دولة ذات تأثير نسبي مقارنة مع الدولة التي تمتلك جميع انواع القوة، او اغلبها وتتفوق في استخدمها، وحسب امتلاك الدولة لعناصر القوة الشاملة او لاغلبها يتحدد مكانتها في النظام الدولي والسياسة الدولية.

شكل (2)

---

(1) فاروق خالد الحسنات، الاعلام والتنمية، ط1،دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص17

(2) بيتر سينجر، الحرب عن بعد دور التكنولوجيا في الحرب، ط1،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص ص 33-34

(3) ار. ايه. بوكانان، الة قوة وسلطة، "التكنلوجية والانسان منذ القرن 17 حتى الوقت الحاضر"، ترجمة شوقي شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2000, ص ص 14-15

(4) الفن توفلر ، تحول السلطة ،ترجمة لبنى الريدي،ج2،ط1 الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص ص 65_53

(5) ثامر كامل محمد، الاخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ،"معضلة النظام العربي"، دراسات استراتيجية،العدد 127، مركز الامارات للدراسات والاستراتيجية، ابوظبي، 2008 ،ص ص 59-60

(6) جيمس لي ري، الحروب في العالم ،"الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الاوسط"، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، 1998، ص 13

انواع القوة

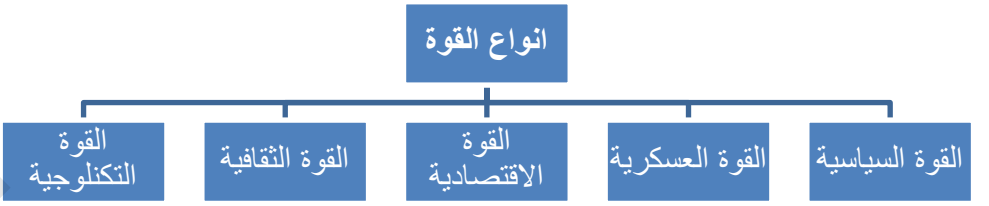

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على تصنيفات انواع القوة اعلاه

ثانياً عناصر القوة:

تعرف القوة بأنها القدرة الكامنة على التأثير على الآخرين، وأن المجتمع أو الدولة القوية هما القادران على التأثير على الآخرين، فلابد أن تكون لهذه الدولة مقومات تضطر المجتمعات والدول الأخرى للخضوع لها، فما هي مصادر القوة عند هذه الدولة المؤثرة ؟[1].

ان هناك شبه إجماع بين كتاب علم السياسة على أن مصادر القوة والتي تحدد قوة الدولة من الناحية السياسية، وفاعلية الدولة ووزنها في النظام الدولي، هي ناتج عن قدرة الدولة على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها [2].

ومن ثم، تتحدد قوة الدولة، بهذا المعنى، في ضوء عنصرين:

الأول مصادر القوة، والثاني عملية توظيف أو إدارة هذه المصادر.اذ إن أي مصدر من مصادر القوة لا يكتسب وزناً بمجرد وجوده، إنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصدر

---

[1] ودودة بدران، مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية، "دراسة مسحية"، مجلة عالم الفكر، العدد 3_4, مجلد الثالث والعشرين، دار الكتاب العربي، دمشق،1990، ص 26

[2] زايد بن محمد العمري، مصدر سبق ذكره، ص 20.

obeikandl.com

القوة المتاح إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين (الأنكلوسكسونيين) إلى التمييز، في المجال الدولي، بين القدرة والقوة ، كما يميز الفرنسيون في هذا المعنى بين معنى القدرة وبين معنى القوة، على أساس إن القوة هي مجرد امتلاك مصادر القوة، أما القدرة فتنصرف إلى أمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الدول الأخرى[1].

والحقيقة إن مفهوم القوة يتضمن كِلا الجانبين: جانب امتلاك أسباب القوة، وجانب توظيف هذه الأسباب في التحكم في إرادات الآخرين وأفعالهم، و من البديهي عدم أمكانية وصف دولة ما بالقوة إذا لم تكن قادرة على الارتكاز على وسائل القوة المتاحة لديها لتغليب إرادتها وتأكيد احترامها، لذلك، فإن علاقات القِوى في المجال الدولي لا تعني في حقيقتها أكثر من علاقات قدرات الدول بما متاح لها من قِوى، ومن ثَمّ علاقات ما بين إرادات تستهدف بقدراتها غايات اجتماعية، تتمثل بالنظرة الشائعة في المصلحة القومية، الأمر الذي يعرض مفهوم القوة لخلاف حول مضمونه وأبعاده [2].

ويمكن إبرازها في ثلاثة عناصر وهي:[3]

1_العوامل الطبيعية

2_العوامل الاقتصادية

3_العوامل البشرية

ويرجع آخرون ان قوة الدولة تتحدد بخمسة عناصر تشكل منهجاً يقوم بتحليل هذه العوامل، باعتبارها معادلة القوة الشاملة للدولة، وهي:[4]

1_العامل الجغرافي

2_العامل الاقتصادي

---

[1] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي" اسسه وابعاده" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية القانون والسياسة، 1986، ص169

[2] زايد بن محمد العمري، مصدر سبق ذكره، ص 21.

[3] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، 1987، ص156

[4] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الاصول والنظريات"، ط5،منشورات ذات السلاسل، الكويت،1987 ،ص173

3_العامل السياسي

4_العامل النفسي

5_العامل العسكري

كما يرى وزير الخارجية التركي" احمد داود اوغلو"* بان عناصر قوة الدولة تتحدد في المعطيات الاتية[1]:

1_ المعطيات الثابتة:

أ_ جغرافية الدولة

ب_ تاريخ الدولة

ج_ عدد السكان

د_ ثقافة الدولة

2_ المعطيات المتغيرة: وتنقسم الى:

أ_ القوة الاقتصادية

ب_ القوة التكنولوجيا

ج_ القدرات العسكرية

3_ الذهنية الاستراتيجية والهوية الثقافية.

* احمد داود اغلو ، وزير الخارجية التركي ومهندس سياستها الخارجية ، حاصل على شهادة الدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة البوسفورد وعمل رئيساً لقسم العلاقات الدولية في جامعة بايكنت قبل ان يعين مستشاراً لرئيس الوزراء ، اثر تشكيل العدالة والتنمية للحكومة سنة 2002 ، انظر: احمد داود اغلو ،العمق الاستراتيجي "موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل،ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2011

[1] المصدر نفسه، ص ص35-52

obeikandl.com

4_ التخطيط الاستراتيجي والارادة السياسية.

كما ان هناك تصنيف اخر لعناصر قوة الدولة ، وهو الذي يجمعها في العناصر الاتية:[1]

1- القوة الطبيعية: المواد الطبيعية، المساحة، السكان، الموقع الجغرافي.
2- القوة المضافة، وتشمل:
أ- القـوة الداخليـة: المسـتوى الثقـافي، الوضـع الاقتصـادي، الإيديولوجيـة، اسـتغلال المـوارد.
ب- القوة الخارجية: الأحلاف، المكانة الدولية، توازنات القوى.
3- قدرة الدولة وتشمل:-
أ- العمل: استخدام القوة، الردع، الانتقام، الاحتواء، المقاطعة.
ب- الإرغام: الانسحاب ، تجميد القرار، العقوبات، فرض الاتفاقات.
ج- التأثير: الحركة الدولية، النزاعات، المفاوضات، التصويت المساندة.

ومن وجهة نظر ثانية، ويحدد الدكتور (كاظم هاشم نعمة) مكونات القوة وعناصرها، وهي كالاتي[2] :

1_العامل الجغرافي: ويتضمن هذا العنصر عدة امور جغرافية وهي" المساحة، الموقع، المناخ، طبيعة التضاريس، الحدود "

2_الموارد الاولية: وتشمل ما تملكه الدولة من ثروات معدنية وخامات داخل الارض او خارجها

3_التقنية: وتشمل امكانيات الدولة المعرفية في حقول التكنلوجية والنانو

4_السكان: ويتضمن حجم السكان، كثافته، التركيب الاجتماعي.

5_الاقتصاد الوطني: الانتاج الكلي، معدل الفرد، انتاج السلع الانتاجية، الاستهلاك، تراكم راس المال الوطني، معدل نمو الاقتصاد الوطني، النظام المالي، التجارة الخارجية

---

[1] خضر عباس عطوان، توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية "النظام الإقليمي العربي نموذجاً " أطروحة دكتوراه (غير منشورة), جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ،بغداد، 2003، ص 1.
[2] كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص163

obeikandi.com

6_القاعدة العسكرية: عدد القوات المسلحة، النفقات الحربية، انظمة الاسلحة، المؤسسات الحربية، مستوى الكفاءة الحربية، الصناعة الحربية.

شكل (3)

عناصر قوة الدولة

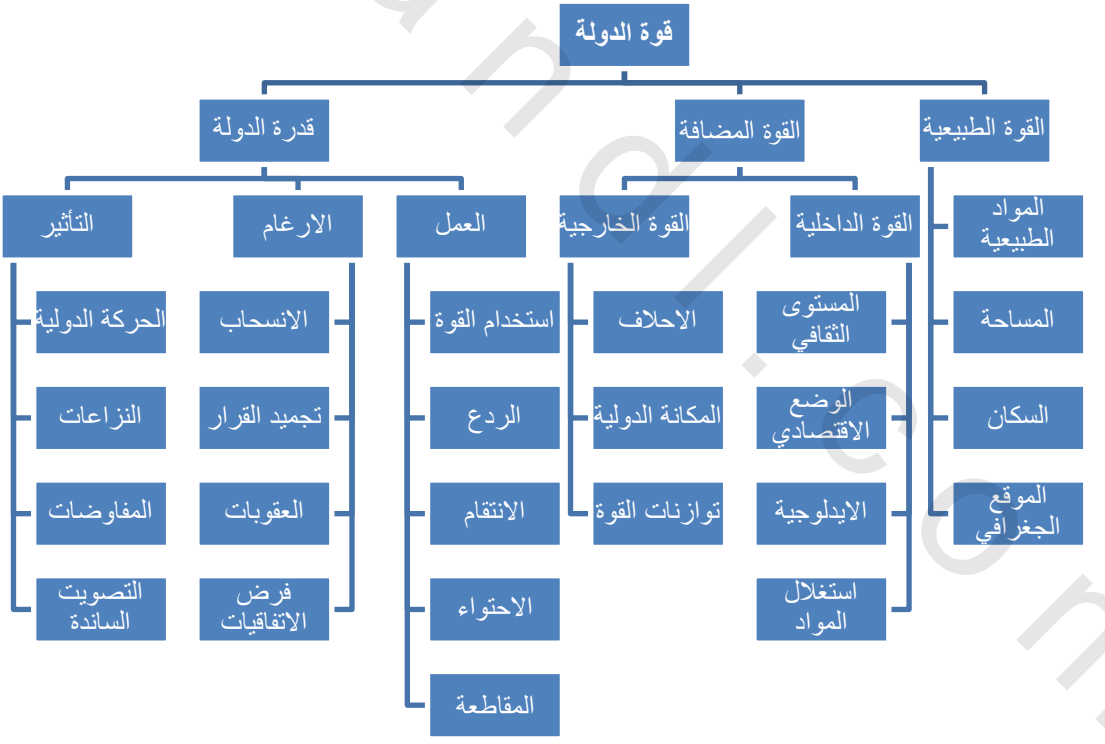

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على تصنيفات عناصر القوة اعلاه

obeikandl.com

المبحث الثاني

النظام الدولي: المعنى والوحدات الفاعلة والعناصر المكونة لها

يعد النظام الدولي بمثابة المحور والدائرة الرئيسة التي تصف شكل وانماط العلاقات والتصرفات التي تسود العلاقات الدولية، اذ يعد النظام بمثابة الحلقة التي تصف سير التفاعلات الدولية، والتي على اثرها يتحدد شكل النظام الدولي، و يمكن القول ان بداية نشوء النظام الدولي الحديث مقترن بمعاهدة ويستفاليا* عام 1648، مكونة بذلك بداية نظام دولي يقوم على اساس توازن القوى متعدد الاقطاب، الذي استمر حتى الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب العالمية الثانية انتهى نظام تعدد الاقطاب وظهر نظام الثنائية القطبية، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام

* معاهدة وستفاليا هي عبارة عن معاهدة تم التوقيع عليها عام 1648 بين الاباطرة الأوربيين الكاثوليك والبروتستانت، والتي وضعت حد للحروب الدينية التي سادة اوروبا من عام 1618، وعلى عاتقها انتهت الحروب الدينية في اوروبا وتأسست الدول على اساس قومي،للتفصيل انظر: مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ،مصدر سبق ذكره ص250

obeikandl.com

1991 بدأ نظام احادية القطبية المتمثل بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، الا انه سرعان ما اشرفت مرحلة جديدة، أذ اخذ شكل النظام فيه بالتحول نحو شكل جديد يتمثل بقطبية احادية عسكرية، وتعددية اقتصادية ثقافية.

المطلب الاول

مفهوم النظام الدولي

في البداية، يجب علينا التعرف على النظام، اذ يعرف على انه (حالة من التوافق والانضباط) تتسم بخلوها من الفوضى او الاضطراب، وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة [1].

ولم يبدا النظام الدولي بإطاره العالمي بالبزوغ والتطور التدريجي، وعلى النحو المعروف حالياً، الا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648، فهذه المعاهدة التي انهت الحروب الدينية الاوربية ومهدت لحقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية ببروز الدول كوحدة سياسية في النظام الدولي [2].

وفي الحقيقة ، انه لا يوجد ثمة تعريف واحد متفق عليه بين جمهور الباحثين لاصطلاح النظام الدولي، فكل منهم ينظر الى هذا الاصطلاح من زاوية خاصة او من منظور مختلف, وفي ضوء ظروف واوضاع معينة, بل وحتى انطلاقاً من اعتبارات وحسابات خاصة, ولعل هذا هو الذي يفسر لنا لماذا تتعدد اوصاف هذا النظام.[3]

---

[1] ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، العدد6 ، ابوظبي،1998 ، ص10،

[2] مازن اسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 242

[3] عبدالقادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي "دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة"، ط1،دار وائل للطباعة والنشر، عمان 1997، ص 15

obeikandi.com

مع ذلك، توجد عدة تعريفات للنظام الدولي، فيعرفه البعض بأنه "مجموع التفاعلات المترابطة في نطاق حركة وحدات المجتمع الدولي"[1]، أذ ان النظام الدولي هو نتاج التفاعلات الدولية وعلاقات التأثير والتأثير بين الدول، والتي تجسد توزيع مصادر القوة والنفوذ بينهما، وهو بذلك لا يتميز بالثبات، وانما حالة متغيرة باستمرار، وهو ايضاً ليس حالة نظام بمعنى الانضباط والالتزام بقواعد سلوكية ملزمة من جهة عليا، ولكنه عملية انتظام للسلوك الدولي يفرضه واقع العلاقات الدولية القائم على الصراع والتنافس والتعاون وفقاً لامتلاك القدرات التأثيرية بين الدول[2]، والتي تتمثل بالقوة العسكرية والقدرة الاقتصادية والنفوذ السياسي، والعوامل الثقافية والعلمية والتكنولوجية، والموقع والمساحة والكثافة السكانية.[3]

كما يعرف على انه "مجموعة من التفاعلات او شبكة علاقات القوى التعاونية منها والصراعية على حد سواء، والتي تتم فيها بين اعضاء المجتمع الدولي على المستويين العالمي والاقليمي, والتي تجري وفقاً لنسق او منظومة معينة للقيم"[4]، و عرفه (موريس ايست) بأنه يمثل انماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسي ذات الطبيعة الارضية "الدولة" التي تتواجد خلال وقت محدد[5].

كما عرفه محمد السيد سليم "بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا عبر عملية التفاعل "[6]، وعرفه ايضاً (كينث بولدنغ) "بأنه مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى امم او دول والتي يضاف اليها احيانا بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة"[7]، ويمكن ان توصف كل

---

(1) رباحي امنية ، تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية،ط1، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر،2011، ص28

(2) سعد ابودية ، عملية اتخاذ القرار في سياسية الاردن الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص27

(3) قحطان احمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية،ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان، 2012، ص408

(4) علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد، "الواقع الراهن واحتمالات المستقبل" مجلة عالم الفكر، العدد 3-4 ، مجلد الثالث والعشرين،دمشق، 1991، ص 10

(5) عبدالقادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، "دراسة في الاصول النظريات والخصائص المعاصرة"، مصدر سبق ذكره، ص15

(6) محمد السيد سليم، تحليل السياسية الخارجية،ط1، دار الجبل، بيروت،2001، ص257

(7) نقلاً عن، عبدالقادر، محمد فهمي، النظام السياسي الدولي ،"دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة" دار الشؤون الثقافية، مصدر سابق، ص8

واحدة من هذه الوحدات السلوكية بانها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقة معينة فيما بينها[1].

كما عرفه (محمد طه بدوي) "بأنه مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة لجهة القوة والمتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيئ لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها بعيدا عن الفوضى الدولية من جهة، وبما يحول من دون هيمنة أية من هذه الدول على ما عداها ، مكونة امبراطورية عالمية من جهة اخرى"[2].

اما (مورتن كابلان) "فقد وصف النظام الدولي بأعتباره مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها، وتستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية"[3]، في حين ان (كريس براون) اضفى على النظام الدولي سمة المبادئ حينما عرفه "بأنه مجموعة من المبادئ والمعايير و القواعد واجراءات اتخاذ القرارات الضمنية او الصريحة ، التي تلتقي حولها توقعات العناصر الفعالة في مجال معين للعلاقات الدولية"[4].

اما (انور عبد الملك) فيعطي تعريفا اشمل للنظام الدولي، "إذ يجد انه شكل سياسي واقتصادي واستراتيجي تنتظم في اطاره وحدات وانماط من العلاقات ، تنطوي على صراعات ومواجهات وعمليات تنمية وتطور اجتماعي وتحديث تقفز احيانا بسرعة هائلة ثم تتوقف او ترتد او تصاب بضربات وهجمات مضادة لكسر شوكتها".[5]

جملة التعريفات السابقة التي ذكرناها تصف النظام الدولي، وتعرفه باعتباره نظام الحركة، تفسر في اطاره احداث العلاقات الدولية كافة، وتنتظم فيه وحدات كيانية تدخل مع بعضها في عملية متصلة ومستمرة من التفاعلات، تأخذ صيغة الفعل والاستجابة، فالنظام يجسد اولاً وقبل كل شئ

---

(1) نقلاً عن ، عبدالقادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، "دراسة في الاصول النظريات والخصائص المعاصرة"، مصدر سبق ذكره، ص15

(2) محمد طه بدوي, مدخل الى علم العلاقات الدوليةنط1، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1976, ص246

(3) نقلاً عن، عبدالقادر محمد فهمي، النظام الدولي، "دراسة في الاصول النظريات والخصائص المعاصرة"، مصدر سبق ذكره,ص16

(4) نقلاً عن ، كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص195

(5) انور عبدالملك، تغير النظام الدولي، سلسلة عالم المعرفة، ط1،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص11

نسقاً من التفاعلات او العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية بين عناصر عدة، تكون بمجموعها بنية النظام او هيكليته[1]

كما ان هناك عدد من الضوابط ومستلزمات التي يقوم عليه النظام الدولي، وهي كالاتي:[2]

1_وجود عدد من القواعد المنظمة لسير العلاقات بين الدول.

2_توافر الاليات والضمانات الكفيلة بوضع هذه القواعد موضع التطبيق.

من ناحية اخرى لا يفترض ان يكون الاستقرار شرطاً لوجود النظام، فالنظام يوجد بغض النظر عما اذا كان مستقراً او غير مستقر، و الاستقرارية او اللااستقرارية تصف حالة النظام، لكنها لا تدخل بوصفها عاملاً تقريرياً في تحديد وجوده او عدمه، فالنظام الدولي يكون مستقراً عندما تدرك وحداته ضرورة تجنب كل ما يمكن ان يفسد عليه استقراره، اما اللا ستقرارية فهي حالة تعود بجملتها الى غياب قدر من الانضباطية في سلوك وحداته، ذلك السلوك الذي تقف من ورائه دوافع وحوافز تؤدي الى الاخلال باستقراريه النظام[3].

المطلب الثاني

وحدات النظام الدولي

يقصد بوحدات النظام الدولي تلك العناصر او الفواعل القادرة على ان تمارس دوراً في المجتمع الدولي، واذا كان التاريخ قد عرف لمرحلة من الزمن نوعاً من الوحدات التي تدور بينها العلاقات الدولية وتقتصر عليها حصراً (الدولة)، فأنها في عالمنا المعاصر متنوعة ، ويتعين علينا ان نشخص تلك الوحدات، كما ان العلاقة بين تلك الوحدات هي التي تشكل شكل النظام الدولي[4]. اذ

---

(1) سوسن العساف، استراتيجية الردع،" العقيدة العسكرية الجديدة والاستقرار الدولي"،ط2، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،2006 ص 363

(2) ممدوح محمود مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ص12-14

(3) عامر مصباح ، نظريات التحليل الاستراتيجي والامني في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، 2011، ص 223

(4) محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 256

تشكل سلوكيات تلك الوحدات على اختلاف دوافعها وتوجهاتها العصب المركزي للنظام السياسي الدولي، والتحكم مجريات العلاقات السياسية الدولية برمتها.[1]

اولاً: الفاعلون القوميون (الدول)

ان اهم ما يميز الدول كقوى فاعلة في النظام الدولي هو انها تتمتع بصلاحيات سيادية كاملة وغير مشروطة، ومن هذا المنطلق يكون لهذه الدول السيطرة الكاملة على مواردها الاقتصادية وقدراتها العسكرية[2].

والحديث عن الدولة القومية كوحدة اساسية فاعلة في النظام الدولي لا يكتمل بغير الحديث عن القومية نفسها والتي هي الاساس سبب في وجودها والقوة الدافعة ولها،[3] اذ ان الدولة هي وحدة التحليل الاساس لرصد وتفسير ظواهر السياسة الدولية، ومن ثم فأن كل ما عداها من كيانات اخرى وان اتخذت صفة دولية(كالمنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات.....الخ)، ما هي الا ادوات بيد الدول لإنجاز اهداف من خلالها[4].

ثانياً: الفاعلون الحكوميون على المستوى الدولي (المنظمات الدولية الحكومية العالمية والاقليمية):

تتمثل المنظمات الدولية العالمية والاقليمية الحكومية الفاعل الرئيس الاخر في النظام الدولي، وقد اتسعت ابعاد الدور الذي تقوم به هذه المنظمات وتشعبت مسوؤلياته حتى اصبح بلا جدال

---

(1) عبدالقادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي "دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة" ،مصدر سبق ذكره، ص22

(2) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية، ط1، الجيزة،2011، ص 96

(3) عبدالقادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي|، "دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة" ،مصدر سبق ذكره، ص22

(4) .زايد عبيدالله مصباح، السياسية الدولية بين النظرية والممارسة ، ط1، دار الرواد، بيروت، 2002، ص 65

ركيزة اساسية مهمة ومؤثرة الى ابعد حد من ركائز هذه العلاقات، وهو دور كما برهنت تجربة العالم معه، لابديل له ولا غنى عنه[1].

فالمنظمات الدولية والاقليمية تمارس اختصاصاً وظيفياً متعدد المضامين ذا ابعاد دولية، فهي من ناحية تعد احدى ادوات الضبط والتكييف لحالات التوتر والاضطراب التي تعتري النظام الدولي والتي قد تقود بوحداته الى اتباع انماط سلوكية تصارعيه. كما انها تسهم من ناحية اخرى بتعزيز وترسيخ السياسات والانشطة التعاونية في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ثالثاً: الفاعلون الدوليون غير الحكوميين:

ثمة قوى في النظام الدولي يترتب على وجودها نوع من النشاطات غير الرسمية تخرج احياناً عن نطاق سيطرة او رقابة الاجهزة الحكومية وتتعدى الحدود القومية، ويطلق على هذه القوى غير القومية، وهي في النظام الدولي تأخذ شكلين: المنظمات غير الحكومية وشركات متعددة الجنسية.

1_ المنظمات الدولية غير الحكومية:

يمكن تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها تلك التجمعات التي تمارس نشاطات متعددة لا تتحدد بالهويات القومية، اذ يرمز لها(INGOs) ورغم قدم ظاهرة التنظيم المؤسسي غير الحكومي،[2] فان دورها في العصر الراهن اخذ يتميز بالحيوية والاتساع، ونظراً للتطور الكبير الذي طرئ على التجارة الدولية وتكنلوجيا الاتصالات والمواصلات الامر الذي ساعد على انتقال الافراد ورؤوس الاموال والافكار والثقافة والمعارف في كافة الميادين.

و يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية بان تمارس عمل اقليمي او دولي يؤثر بشكل او بأخر في النظام الدولي، اذ يمكن ان تقوم هذه المنظمات بأعمال مقاربة لأعمال المنظمات الدولية، لذلك تعد هذه المنظمات لاعب مهم في النظام الدولي[3].

2_الشركات المتعددة الجنسيات "العابرة للقوميات":

---

(1) مازن اسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره، ص 264

(2) عبدالقادر محمد فهمي ،النظام السياسي الدولي "دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة" ،مصدر سبق ذكره، ص29

(3) مازن اسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره، ص 265

obeikandl.com

تعرف الشركات الدولية المتعددة الجنسيات او العابرة للقومية، بانها شركات عملاقة كبيرة الحجم ولها سيطرة ضخمة على قطاع دولي كبير من الموارد الانسانية والمالية[1]، وهي تمارس نشاطها في عدد كبير من الدول الاجنبية، وتسيطر على عمليات انتاجية واسعة، ومن خصائص هذه الشركات انها تقوم بالصناعة والتطوير والبحوث في العديد من هذه الدول[2].

ورغم غياب تعريف محدد ومتفق عليه للشركات المتعددة الجنسيات، الا انه يمكن القول ان الشركات هي مؤسسات عابرة القومية لا جنسية لها من الناحية القانونية، وتمتلك وحدات انتاجية موزعة على عدد من الدول الاجنبية، الامر الذي يمكنها من العمل بمنأى عن اية رقابة وطنية، وان تفلت من رقابة اية قواعد خاصة[3].

المطلب الثالث

هيكلية النظام الدولي

ان هيكل النظام الدولي يعني تحديدا الشكل الذي يتخذه ذلك النظام، من خلال تراتبية الوحدات التي يتألف منها الهيكل، بدلالة الانماط العامة للقوة وطرائق توزيعها ودرجات الهيمنة والنفوذ بين الوحدات داخل الاطار الذي تنتظم فيه[4]، وعليه فان الهيكلية الدولية تعني الكيفية التي يتم من خلالها توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الوحدات التي يتشكل منها النظام الدولي، وبالطريقة التي تجعل من بعضها قوة متفوقة وتشغل مكانة متقدمة بالقياس مع بقية الوحدات الدولية الاخرى.

ونتيجة لتباين القدرات التأثيرية تتباين اهمية الادوار التي تؤديها الوحدات السياسية "الدول" على النظام الدولي، الا ان مفهوم القطبية يأخذ تطبيقات عدة فهناك القطبية الاحادية، وفي ظلها تتقرر الية النظام وفق ارادة قوة قطبية منفردة. وهناك التعددية القطبية اذ تتواجد على المسرح

---

(1) محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1989، ص ص13-16

(2) حسن الحاج علي احمد، خصخصة الامن، "الدور المتنامي للشركات العسكرية والامنية الخاصة"، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي العدد123، 2007،ص 19

(3) مازن اسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره، ص 273

(4) سوسن العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص 370

الدولي مجموعة قوى متكافئة نسبياً . وهناك القطبية الثنائية اذ تتفرد قوتان عظميان بكل المقاييس القوة المادية والمعنوية. ولهذا يمكن التميز بين ثلاثة انماط رئيسة من هياكل النظام الدولي: نظام القطبية الأحادية، ونظام ثنائية القطبية ونظام متعدد الاقطاب، ويذهب البعض لاضافة انماط جديدة من الهيكلية، ومن كون القطب لا يساوي دولة انما تحالف مجموعة من الدول، ونظام دولي يسوده فاعلون جدد (شركات عابرة للقومية، ومنظمات عالمية)، وعالم لا قطبي[1].

اولا: نظام القطبية الاحادية

يتحدد شكل النظام الدولي قائم على أساس القطبية الاحادية بانفراد دولة واحدة بعناصر القوة والتفرد نتيجة التمركز الشديد للموارد والامكانيات المتاحة وعلى نحو يجعل منها وحدة دولية متفردة بكل مقاييس عصرها على بقية الوحدات الاخرى التي يتألف منها النظام الدولي[2].

ولاشك ان هذا النموذج هو ذو طبيعة انفرادية، وان اختلفت درجاتها باختلاف الظروف التاريخية التي تحكمها[3]، ففي غياب الكوابح الخارجية غالباً ما تكون مظاهر السلوك القطبي معبرة عن حركة غير مقيدة[4]، و الفعل في هذا النموذج القطبي، يكون صادرا عن مركز واحد (الدول القطبية)، ولذا فأن القطبية الاحادية هي وضع تفرض فيه دولة واحدة او قوة عظمى سلطتها على النظام الدولي كنتيجة طبيعية للخلل في تركز عناصر القوة[5].

ويمكن ان تكون القطبية الاحادية دولة واحدة او دولة قائدة لمجموعة متجانسة يمكن ان تسود البنيان الدولي بأسره.[6] ونرى ان الولايات المتحدة اليوم تمثل هذا الوضع بعد تفكك الاتحاد

---

(1) صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان، الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، مجلة قضايا سياسية ، العدد25، جامعة النهرين، بغداد، 2011، ص 11

(2) مازن اسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 250

(3) عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 61 .

(4) محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره، ص266

(5) مارتن غريفش وتيري اوكالاهان ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره ، ص 155

(6) محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص 266.

السوفيتي ، فوصف الرئيس الاسبق "جورج بوش الاب" هذا النظام بـ (النظام الدولي الجديد)* وهو يقصد بذلك طرح مفهوم جديد للنظام الدولي غير الذي كان سائداً قبل تفكك الاتحاد السوفيتي[1] ، ويمكن تقسيم القطبية الاحادية على نوعين من القطبية بحسب المراحل التي تمر بها، وبناء على قوتها او ضعفها، على وفق الاتي:[2]

1_ القطبية الاحادية الصلبة: ويقصد بها تفرد دولة واحدة نتيجة لامتلاكها هيكل القوة الثلاثي في اتخاذ القرار السياسي الدولي والتحكم في اتجاهات السياسة الدولية، من دون ما اعتراض من قبل الدول الكبرى الاخرى ، واضطلاعها بالعبء الاكبر لضمان امن النظام الدولي وقدرتها على ضبطه هرميا بشكل صارم وتخضع لإرادتها جميع الاطراف الاخرى.

2_ القطبية الاحادية الهشة: تعد القطبية الاحادية الهشة بمثابة مرحلة انتقال في النظام الدولي وتطوره الى مرحلة جديدة ، فانتقال النظام الدولي من القطبية الاحادية الى التعددية[3] لا يمكن ان يتم الا عبر مرحلة انتقال في داخل القطبية الاحادية من المرحلة الصلبة الى المرحلة المرنة، وتمثل مرحلة القطبية الاحادية الهشة مرحلة تحضير لنظام التعددية القطبية.

ثانياً: نظام القطبية الثنائية

في هذا النظام تتحدد هيكلية النظام الدولي بوجود قوتين عظيمتين تمتلكان من مصادر القوة والنفوذ ما لم يتاح لأية دولة اخرى. وفي ظل هذا الواقع الدولي تجمع القوى الكبرى والمؤثرة حول

---

* النظام الدولي الجديد اشاع استخدام هذه المفردة بعد فترة سقوط الاتحاد السوفيتي حيث وردة على لسان العديد من الساسة الامريكيين وخصوصاً الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الاب عام 1990، للمزيد انظر: باسل البستاني واخرون ، النظام الدولي الجديد،ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص16

[1] عدنان محمد هيايجة، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، العدد199 ،1999، ط1، ص 10

[2] سعد حقي توفيق ، النظام الدولي الجديد، "دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة"، ط 1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002 ، ص ص 132-148

[3] ابراهيم ابو خزام ، الحروب وتوازن القوى ، ط 1 ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بنغازي، 2009 ، ص 97 .

مركزين[1] قياديين، ويقوم هذا النظام على ثلاث عمليات جوهرية، تكون مركزين للقوة يقوم بينهما نوع من التوازن النسبي[2]، ويقوم اساسا على القوة العسكرية، كما يكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات احتكاراً للدولة المسيطرة في داخل كل واحدة من هذين المركزين من مراكز القوى الدولية. وتتضمن عملية الاستقطاب الدولية في هذا النظام على اساس وجود تناقض ايديولوجي سياسي، فضلاً عن التنافس على السيطرة العالمية.[3]

فضلاً على ان هذا النظام يقوم على محورين او كتلتين رئيستين تتوزع بينهما امكانات القوة وتتمحور حولهما بعض الدول، وتتخذ علاقات القوة في هذا الواقع الدولي اشكالا مختلفة ابرزها الاستقطاب ، اي تجمع القوى الكبرى والمؤثرة حول مركزين قياديين، وتقوم علاقات تنافسية _ صراعية بينهم،[4] ويعتمد وجود الكتلة الدولية على وجود دولة قطب تكون بمثابة النواة التي تتجمع حولها مجموعة من الدول الاضعف للاحتماء بها والتحالف معها اما على اساس سياسية او مصلحة.

ومن الامثلة على هذا النظام، الهيكلية الدولية التي سادت المدة من عام 1945 بانتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية ظهور الحرب الباردة الى عام 1991* انتهاءاً بتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.[5]

كما تقسم القطبية الثنائية الى نوعين هما:

1_ القطبية الثنائية الصلبة: وتعني توزيع قدرات العالم الفعلية الى كتلتين متنافستين ، فالهيكل المؤسسي للنظام يقوم على وجود نظامين من الاحلاف،[6] فضلا عن انها تقوم بين دول تنتمي

---

(1) محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره، ص 266
(2) عبد القادر محمد فهمي ،النظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره ، 69
(3) مازن اسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره، ص 251
(4) محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص 267 .
* هناك الكثير من الاختلاف ما بين الباحثين في خصوص انتهاء الحرب الباردة فمنهم من يؤكد ان عام 1989 هو الوقت الفعلي لانتهاء الحرب الباردة على خلفية انهيار جدار برلين ، ومنهم من يعزي العام 1991 هو الوقت الفعلي لانتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي ، وانتهاءه رسمياً من حياة السياسة الدولية.
(5) سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، وزارة التعاليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية,2009، ص ص278-280
(6) مازن اسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره، ص 252

الى نماذج فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية متنافرة ومتناقضة[1]، لذا يطلق عليها احيانا توازن الانظمة المتنافرة او الانظمة الثورية[2]، إذ توصف بالجمود لغياب قوة ثالثة قادرة على القيام بدور الموازن وقادرة على الاخلال في الميزان عبر التحالف مع احد طرفيه[3].

2_ القطبية الثنائية المرنة: ان نظام ثنائي القطبية المرنة هو الاكثر وضوحا ، ويقوم هذا النظام على وجود دولتين او كتلتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي ، وينشأ هذا النظام غالبا نتيجة حتمية لتوازن القوى المركب [4]، لأنه يتصف بالحركية فأنه يشهد جملة من التحالفات بينها بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية لهذه الاطراف. نشأ هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية ، لظهور قوتين عظيمتين في النظام الدولي، تمتلكان امكانات ضخمة [5]، ويمكن ان يضم هذا النظام قوى اخرى اقل قوة من القطبين الرئيسيين ، يكون باستطاعتها العمل بمفردهما او المشاركة مع غيرها.

كما ان من خصائص هذا النظام، انه يقوم على اساس توازن نسبي بين القوة مما يؤدي بدوره الى تحقيق نوع من الاستقرار النسبي نتيجة وجود قطبين للقوة في النظام الدولي بعكس نظام متعدد الاقطاب الذي يكون سمته الاساسية غير مستقر نسبياً[6].

ان نظام الثنائية القطبية بشكل عام قد ساد مرحلة الحرب الباردة، وانتهى كلياً عندما تفكك الاتحاد السوفيتي ليأتي بذلك نظام احادي القطبية التي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية لمدة محدودة بعد انتهاء الحرب الباردة[7].

---

(1) ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،1981، ص 132 .
(2) سعد ابودية ، مصدر سبق ذكره، ص 30
(3) محمود خلف ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت، 1987، ص 39 .
(4) ابراهيم ابو خزام ، الحروب وتوازن القوى ، دار الكتاب الجديد المتحدة ،ط1، بنغازي، 2009 ، ص 97 .
(5) مازن اسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره، ص ص 252-253
(6) سعد ابودية، مصدر سبق ذكره، ص 30
(7) سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 246

ثالثاً: نظام التعددية القطبية

تتحدد معالم النظام الدولي المتعدد الاقطاب بوجود مجموعة قوى في النظام الدولي، بسبب ما تمتلكه من مصادر القوة القومية والنفوذ[1]، يجعله في قمة الهرم الدولي وبالشكل الذي يجعلها متميزة عن غيرها، ومتكافئة نسبياً او متعادلة تقريباً مع بعضها، ثم تأتي في المرتبة الثانية دول اخرى اقل قوة منها ولكن لها وزنها في علاقات القوى دون ان تكون قادرة على قيادتها، ثم تأتي بعد ذلك دول اخرى تكون تابعة للدول الاقوى منها او في اقل تقدير تستطيع التصرف بمستوى عال نسبياً من الاستقلالية[2].

ان النظام الدولي متعدد الاقطاب ، هو ما استقرت عنده حالة المنافسة بين قوى عديدة مالكة لإمكانات متقاربة نسبياً، وهي الصفة البنائية للنظام متعدد الاقطاب ، الذي يضم اكثر من طرفين دوليين رئيستين ، وهذه القوى غير متساوية بالقوة بالضرورة، كما ان هذا النظام، يتيح بطبيعته وجود عدد من التحالفات الدولية المرنة اي القابلة للإعادة التشكل والتغير بحسب ما تقتضيه ضرورات الصراع الذي يدور على عديد من الجبهات الدولية بين هذه المجموعة من الاقطاب[3]، وتصبح الظرورات الاستراتيجية في ظل تعدد الأقطاب ، وليست الايديولوجية هي المؤثر الذي يهتدي به هؤلاء الاقطاب في تحركاتهم وقراراتهم. وفي ظل هذا النظام يعد توازن القوى الاساس الذي تبنى عليه انماط التفاعلات السياسية الدولية القائمة بين الدول.[4]

ان جوهر هذا النظام يقوم على اساس الامن النسبي وعدم الاستقرار وغياب الثقة في البيئة الدولية، مما يستدعي بالدول الى ان تتحالف في ما بينها مكونة بذلك تحالفات متغيرة يحقق لها شيئاً من الامن والاستقرار النسبي[5].

ويمكن القول في الوقت الحاضر، ان ثورة المعلومات والاعتمادية الدولية فضلاً عن السلاح غير التقليدي الذي يحقق توازناً نسبياً بين الدول المالكة له، مهما كانت مستويات الاختلاف في

---

(1) سوسن العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص 369
(2) عبد القادر محمد فهمي ، النظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره ، ص 65
(3) محمد سيد سليم، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره، ص267
(4) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص 33
(5) مازن اسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره، ص 253

امتلاك ذلك السلاح، كلها جعلت الاتجاه بارز للتحول صوب تعددية قطبية مرنة، تزداد مرونتها كلما زاد معدل تأثير الثورة المعلوماتية والاعتمادية الدولية وهي بالنتيجة، اعطت دراية كبيرة للقوى الكبرى على **اهمية التمعن في اللجوء الى القوة في ما بينها.**

شكل (4)

تطور النظام الدولي

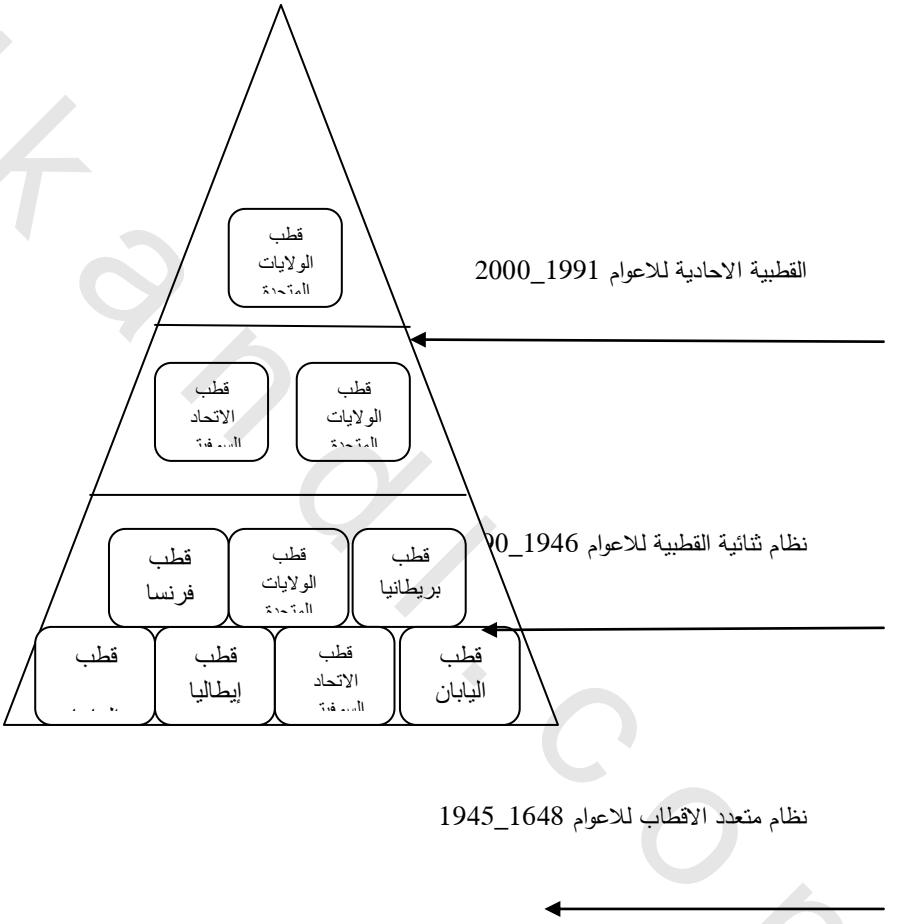

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على تصنيفات النظام الدولي اعلاه

obeikandl.com

المبحث الثالث

سياسات القوة ونظرياتها في النظام لدولي

تحتل نظرية الواقعية مكانة كبيرة في المجتمع الدولي ، فهي تعد بمثابة المرجع الاساس الذي يفسر سير العلاقات الدولية والنظام الدولي، كما تعد القوة والمصلحة هي الادوات والمقاصد المهمة لكل دولة لتحقيق مصالحها على حساب الاخرين، كما يمكن القول ان طبيعة المجتمع الدولي هي طبيعة فوضوية نابعة من تضارب المصالح والسياسات البرغماتية بين الدول، ويرجع سبب فوضوية النظام الدولي الى علاقات القوة والمصلحة بين الدول، و عدم وجود حكومة وسلطة عالمية يقع على كاهلها الحفاظ على حسن سير سلوك العلاقات الدولية.

المطلب الاول

نظرية القوة(الواقعية)

تشير النظرية الى اهمية القوة والمصلحة في العلاقات الدولية ، بوصفها الظاهرة والسمة المميزة للعلاقات الدولية[1]، وبمعنى اكثر دقة ان الدول بإمكانها تعمل على تحقيق اهدافها في السياسة الخارجية بالوسائل كافة، دون ان تعطي اية اهمية للجوانب القانونية.[2]

التأصيل التاريخي للنظرية الواقعية

تمتد جذور النظرية الواقعية الى الفكر السياسي القديم, ولعل من بين الفلاسفة القدامى الذين اهتموا بمفهوم القوة في النظام الدولي (تيوسيدس) * مؤرخ الحرب البلوبونيزية، ولقد عزى اسباب

(1) احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص85
(2) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية،ط5، مصدر سابق، ص19

الحرب بين اثينا واسبارطة الى تفوق قوة اثينا العسكري، الامر الذي ولد تخوفاً في اسبارطة من هذه القوة، وتعد ملاحظات (تيوسيدس) [1] هذه وغيرها حول توصيف الدول وقوتها بمثابة نواة احدى المنهجيات الاساسية في تقييم العلاقات الدولية، كذلك من الفلاسفة الذين استخدموا هذا التفسير (مينغ تسي) في الصين (وكوتيليا) في الهند[2].

كما يعد (مكيافللي) 1469-1527 اول الذين كتبوا عن نظرية القوة في عصر النهضة، وقد قدم اراءه الفكرية بهذا الصدد في مؤلفاته، ومن اشهرها كتاب (الامير)، الذي نال درجة كبيرة من الشهرة العالمية [3] .

وقد مرت هذه النظرية بعدة مراحل ادت الى تطورها، وهي كالاتي:

أ_ مرحلة العصور القديمة (الواقعية القديمة):

يعد (تيوسيدس) اول من كتب عن المنهج الواقعي، اذ يعد المرجع التاريخي لطروحات نظرية القوة في النظام الدولي، اذ يعد كتابه (الحروب البلوبونيزية)[4] الذي تحدث فيه عن الحرب بين اثينا واسبارطة، ورجح السبب الاساس في اندلاع الحرب بين الدولتين الى النمو المتزايد للقوة اثينا وخوف اسبارطة منها، كما ان من اسباب تلك الحرب ايضاً يتعلق بالتغير الذي طرا على موازين القوة في المنطقة، بمعنى إن الجذور في تحليل سياسات القوة في العلاقات الدولية والمرتكزات الأساسية للمدرسة الواقعية ترجع إلى آراء (تيوسيدس) ، فامازالت السياسة الدولية في بعض جوانبها توصف كما وصفها (تيوسيدس) [5].

ب_ مرحلة عصر النهضة والثورة الصناعية(الواقعية التقليدية):

---

* مؤلف يوناني له كتاب(تاريخ الحروب البيلوبونزية) الذي تناول فيه اسباب الحرب بين اثينا واسبارطة في القرن الخامس قبل الميلاد والتي اعزاها الى تنامي القوة لكلا الدولتين وفقدان الثقة بينهما للمزيد انظر: حسين خليل ، قضايا دولية معاصرة، ط1، دار الثقافة للنشر ، بيروت، 2001، ص 66

(1) نقلاً عن، زايد عبيد الله مصباح، مصدر سبق ذكره ص 36

(2) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان, المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية, ط!، مركز الخليج للأبحاث, دبي, الامارات العربية المتحدة,2008, ص453

(3) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية،" دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات" ،مصدر سابق ،ص145

(4) هاري ارزياغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي،" التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص 105

(5) انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، "دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة"، ط1، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007، ص ص 175-177

يعد (مكيافللي) اول محلل سياسي تحدث عن القوة وكيفية استخدامها في عصر النهضة, وقد حاول في كتابه (الامير) ان يعطي صورة واضحة للقوة وكيفية استخدامها من قبل الحكام، وهي لحد الان موضوع جدل ونقاش، انطلاقا من مقولته الشهرة(الغاية تبرر الوسيلة)[1]، ويحدد (مكيافللي) هدف السياسة في المحافظة على قوة الدولة، ونجاح الدولة متعلق بمدى القوة التي وصلت إليها، وقد رأى (مكيافللي) بهذا الصدد "إن نجاح السياسة يقاس بمدى استخدامها للقوة.[2]

وانطلاقاً من هذا الفهم فانه يرى ان (السياسة ماهي الا معركة, بل معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة: على اساس ان السياسة ما هي الا سياسات قوة)، وقد حرص (مكيافللي) على الدوام على دور الحكام وتبصيرهم بان يعرفوا دائما ما يجري من امور تمكنهم من ممارسة القوة السياسية[3].

إن جل الفكر (الواقعي) الذي يحكم العلاقات الدولية اليوم ينبثق من افتراضات عن حالة الطبيعة الإنسانية [4]، فيما إذا كانت في الأساس طبيعة خيرة أم شريرة، وقد مال (ميكافللي) إلى القول بان الإنسان شرير بطبيعته[5]، ومائل إلى الطمع وحب المجد والاعتداء على الآخرين، ومن ثم لابد من نصب قوة حاكمة ذات طبيعة دكتاتورية باطشة حتى تقف به عند حده [6].

ويرى البعض إن المؤسس الحقيقي للواقعية (مكيافللي) كان يعتقد انه لا ينبغي على الناس أن يستلموا طريقة عيشهم من الكيفية التي تخيل بها فلسفة الحياة، ولكن من الطريقة التي يحيونها واقعياً، وكذلك يعتقد انه يتوجب على أفضل الدول، لكي تستمر، ان تقلد سياسة الدول الأسوء[7].

كما تستند المدرسة الواقعية في أصولها إلى نظرية الحالة الطبيعية عند (هوبز)[8]، إذ ينطلق من مقولة مفادها إن الإنسان يميل دوماً إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعاً في ذلك

---

(1) عبد الرضا حسين الطعان واخرون، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر،ط1، وزارة التعليم العالمي والبحث العلمي، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، بغداد،1990، ص31

(2)نيقول مكيافللي، مصدر سبق ذكره، ص 85

(3) نقلاً عن ، جيمس دويرتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي،ط1 شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ،الكويت، 1985، ص62

(4) نيقول مكيافللي، مصدر سبق ذكره، ص 85

(5) حسين علي ظاهر ،مدخل الى دراسة العلاقات الدولية، ط2، دار الموسم للطباعة والنشر، بيروت، 2012، ص ص60-61

(6)نيقول مكيافللي، مصدر سبق ذكره، ص 85

(7) جيمس دويرتي و روبرت بالستغراف، مصدر سابق، ص62

(8) نقلاً عن، زايد عبيد الله مصباح، مصدر سبق ذكره ص 38

الى البحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه أو طمعاً في المجد، وترتبط هذه الحالة الطبيعية في ذهن (هوبز)[1]، بغياب السلطة المنظمة، إذ طالما يعيش البشر بدون غطاء من سلطة مشتركة يحترمونها فإنهم يصبحون في وضع شبيه بحالة الحرب [2].

و يؤكد (هوبز) على فطرة القوة، استنادا من مقولته التي تتمحور حول ان الانسان يميل دوماً الى الصراع مع اقرانه من البشر، مدفوعاً في ذلك اما في البحث عن المنفعة او دفاعاً عن امنه او طمعاً في المجد ، أي ان القوة هي غريزة بشرية موجودة متى وجد الانسان.[3]

ويشبه النظام الدولي بكثير الانسان الذي وصفه (هوبز) بانه دائماً في حالة حرب، وقد اطلق عليها صفة الفوضى أي عدم وجود حاكم او سلطة عليا في النظام الدولي، كما ان الدولة هي دائما في حالة حرب ضد الكل من اجل البقاء، ويجب عليه ان تعتمد على نفسها من اجل ضمان بقائها[4].

كذلك اسهم عالم اللاهوت البروتستانتي (رينهولد نيبور) 1892-1971 في تطوير النظرية الواقعية ،[5]اذ يؤكد (نيبور) ان الانسان ملطخ بالخطيئة الاولى، وعليه فانه مهيئاً للشر، والخطيئة عنده تنبع من القلق الشديد والاخير هو الملازم الحتمي لهذا التناقض الظاهري الذي يعيشه الانسان بين الحرية والتقيد[6].

ج_ مرحلة الحربين العالميتين (الواقعية الحديثة):

بعد قيام الحرب العالمية الاولى، ظهرت نظرية جديدة سميت بالنظرية المثالية ((العقلانية الويلسونية))، اذ سميت (الويلسونية) نسبةً الى الرئيس الامريكي (ويلسن)، الذي طرح اربع عشرة نقطة من اجل احلال السلام في النظام الدولي[7] وتشكيل منظمة عصبة الامم، اذ تؤكد النظرية المثالية على ان الحرب هي ظاهرة تقوم بسبب عدم وجود نظام في العلاقات بين الدول، كما تؤكد

---

(1) نقلاً عن، ملحم قربان ،الواقعية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص76
(2) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط1، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، بغداد، 2012، ص ص615-616
(3) نقلاً عن، خالد المعني ،مصدر سبق ذكره، ص56
(4) فؤاد كامل واخرون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، ط1، دار القلم ، بيروت، 1985، ص ص427-428
(5) نقلاً عن، احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 86
(6) نقلاً عن، جيمس دويرتي و روبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص63
(7) محمد بوذينة، احداث العالم في القرن العشرين، "1910-1919"، ط1،الشركة الجديدة للطبعة والصحافة والنشر، الجمهورية التونسية، ص232

على اهمية دور المؤسسات الدولية في حل النزعات الدولية،[1] وهي بذلك قد خرقت المبادئ التي تقوم عليه النظرية الواقعية وهي المصلحة والقوة[2].

ويمكن القول ان الفيلسوف الالماني (ايمانويل كانط) يعد اول من طرح بعض المبادئ المثالية الداعية لقيام مجتمع مثالي خالي من السلاح والنزاعات، بالإضافة الى ربط السياسة بالأخلاق واستبعاد استخدام السلاح بين الامم[3].

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية انتكست النظرية المثالية وعادت النظرية الواقعية الى وضعها السابق في وصف النظام الدولي، أذ اعطت الحرب العالمية الثانية دفعة قوية لنظرية القوة التي تفسر النظام الدولي على انه صراع دائما على المصالح عن طريق القوة، وتطورت النظرية بفعل افكار الكثير من المفكرين من بينهم: (رينولد نيبورو نيكولاس سبيكمان و فردريك شومان و كينث تومبسون و جورج كينان و هانز مورجنثاو و ريمون أرون وهنري كيسنجر) وغيرهم [4].

و يعد هانز (مورجنثاو)* من افضل ما كتب عن النظرية الواقعية الحديثة، حيث تقترن النظرية الواقعية في بعض الاحيان باسمه، لذلك يستعمل البعض لفظة (المورجنثاوية) للدلالة على الارتباط الوثيق بين أفكار (مورجنثاو) والنظرية الواقعية[5]. كما ربط بين الطبيعة البشرية والسياسة، كما اكد على افترض المصلحة التي تحدد شكل العلاقة بين الافراد والدول, كما رفض أي ترابط ما بين عالم السياسة والاخلاق، لذلك يجب ان لا ترتبط المصلحة بالأخلاق ولا بالسياسة، اذ حاول (مورجنثاو) تعميم نظريته من خلال تطبيقها على كل اروقة السياسة، حينما يرى إن القوة، وأكثر تحديداً الصراع من أجل القوة, وقد تحدد بشكل عميق في الطبيعة الإنسانية، والتي تعد مصدرها

---

(1) موسى محمد ال طويرش، العالم المعاصر بين حربين" من الحرب العالمية الاولى الى الحرب الباردة1914-1991" دار افكار للدراسات والنشر، دمشق، 2012، ص44

(2) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ص49-51

(3) ايمانوبل كانط ،مشروع للسلام الدائم ،ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ص ص 111-112

(4) خالد المعاني، مصدر سبق ذكره، ص65

* هانز مورجانثو الماني الاصل امريكي الجنسية، وهو من كبار اساتذة القانون والسياسة، عمل في المحاماة منذ 1927 ثم اصبح مستشاراً في وزارة الخارجية الامريكية في عام 1949، واصبح محاضر في الكلية الحربية ،له مؤلفات عدة في هذا المجال لعل اهمها كتاب(العلم وسياسات القوة) (والسياسة بين الصراع من اجل السلطان والسلام) للتفصيل انظر: احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص88

(5) روبرت جلين، مصدر سبق ذكره، ص 35

الطبيعي فهي ليست سليمة لأنها تضع في كل إنسان الرغبة والميل نحو القوة، واكد على ان النظام الدولي هو متفرع من السياسة وبذلك فان الاثنين تحكمهم القوة [1].

واكد في كتابه (السياسات بين الامم) الى نظرية كلية للعلاقات الدولية مفادها ان الدولة في سياستها الخارجية تبحث عن احد الخيارات الاتية[2]:

1_الكفاح من اجل الحفاظ على القوة: ويكون ذلك بدعم الوضع الراهن

2_ من اجل زيادة القوة: ويكون ذلك بتوسيع قوتها فيما يسميه (مورجنثاو) بالإمبريالية*

3_او من اجل اظهار القوة: وذلك لكسب نفوذ تستخدمه في تحقيق اهدافها.

د_**مرحلة الحرب الباردة(الواقعية الجديدة):**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهد العالم قفزة نوعية من التطور العلمي والمعرفة، انعكس بظلاله على النظرية الواقعية، اذ شهدت النظرية الواقعية تطور في مفاهيمها، دون ان يصيب هذا التطور في مفاهيمها الاساسية، من خلال اسهامات الكثير من المفكرين، ومن هؤلاء المفكرين(كينث والتز)[3] الذي ساهم بشكل كبير في تطور النظرية الواقعية الجديدة، وسميت بالواقعية البنيوية او(الهيكلية)، كذلك الحال مع المفكر الواقعي (روبرت جيلين) الذي اسهم بأفكاره في (الواقعية الميركنتالية).[4]

وتختلف الواقعية الكلاسيكية عن الواقعية الجديدة، من كون ان الكلاسيكية تعد الدولة هي وحدة التحليل ، بينما بالواقعية الجديدة النظام الدولي هو وحدة التحليل الأساسي, كما ان جوهر

---

[1] نقلاً عن، جيمس دويرتي و روبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص 70

[2] المصدر نفسه، ص 72

* الامبريالية هي فلسفة الدولة الاستعمارية التي تزعم لشعبها التفوق العنصري والسيادة الفكرية على الامم الاخرى، وتتجه لذلك الى السيطرة على مقدرات الامم الاخرى ، واخضاعها لسياستها والحاقها بركب حضارتها وفرض الهيمنة على تقافتها . ويؤرخ للمرحلة الامبريالية ببداية القرن العشرين. للمزيد يظر: عبدالمنعم الحفنى ، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفية، ط3، مكتبة مدبولى، القاهرة ، 2000، ص 100

[3] نقلاً عن، رباحي امنية ، مصدر سبق ذكره، ص28

[4] جاسم محمد زكريا، مبدأ التوازن في السياسية الدولية "نحو نظام انساني دولي جديد"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق,2009،ص ص69-70

التفسير بالنسبة للواقعية الكلاسيكية هو التركيز على الطبيعة الأنسانية[1] لفهم الصراع السياسي, ذلك ان جوهر التفسير بالنسبة الى الواقعية الجديدة يقع على البيئة الدولية المتمثلة في الفوضى السياسية[2].

ومن أهم نظريات الواقعية الحديثة:

1_الواقعية الهيكلية البنيوية: تركز هذه النظرية على بنية النظام كأساس لتفسير واقع النظام الدولي، اذ خالفت هذه النظرية الواقعية الحديثة التي تقوم على تفسير النظام الدولي على أساس الخصائص المحلية للدولة، اذ سميت بالهيكلية نسبة الى انها تعتبر هيكل النظام الدولي اساس في تفسير النظام الدولي[3].

2_الواقعية الميركنتالية: تركز هذه النظرية على العامل الاقتصادي كأساس لتفسير النظام الدولي، فهي تجعل من القوة الاقتصادية والاقتصاد بشكل عام اساس تفسير شكل العلاقة بين الدول، وهي بذلك قد خالفت النظرية الواقعية الجديدة في تفسيراتها، ففي النظرية الواقعية الحكومة تتدخل في شؤون الأسواق لتضمن المصالح الذاتية لأممها، من هنا يذهب الاتجاه الواقعي الميركنتالي إلى إن القيم السياسية والمصالح هي التي تعد محددات حاسمة للعلاقات الاقتصادية الدولية[4].

هـ_ مرحلة ما بعد الحرب الباردة (الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية):

بعد التغيير الذي اصاب النظام الدولي نتيجه انهيار الاتحاد السوفيتي، وما حدث من تغيير في شكل النظام الدولي احادية قطبية ، انعكس هذا التطور على ادبيات النظرية الواقعية، فقد ظهرت نظريتان تخص الجانب الامني في النظام الدولي، وهذه النظريتين (النظرية الواقعية الهجومية والنظرية الواقعية الدفاعية)[5].

---

(1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 396
(2) ملحم قربان ، مصدر سبق ذكره، ص76
(3) Structural Realism, Stanford encyclopedia of philosophy,2007
http://plato.stanford.edu/entries/structural-realism
(4) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 495
(5) ملحم قربان ، مصدر سبق ذكره، ص87

1_ النظرية الواقعية الدفاعية: تتمحور هذه النظرية على اهمية العامل الامني للدولة، وكيفية تحقيقه، اذ تؤكد هذه النظرية على اهمية الجانب الدفاعي، في تحقيق الامن في الدولة والنظام الدولي، ومن رواد هذه النظرية المفكر (روبرت جيرفيس) فقد اكد جيرفس على (المعضلة الامنية)، اذ تؤكد هذه النظرية بأن احتمال نسبة وقوع الحرب كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها، ولكن كلما كان الدفاع أسهل، فإن الأمن كان أوفر، وحوافز التوسع أقل، واحتمالات التعاون أعلى، بل حين يكون للدفاع فائدة، وتكون الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، فإن الدول تستطيع أن تكتسب وسائل الدفاع عن النفس من غير أن تهدد الآخرين، وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية, كما تفترض ان الدول تسعى للأمن اكثر من النفوذ[1].

2_ النظرية الواقعية الهجومية: تقوم هذه النظرية على اساس تحليل واقعي للطبيعة العدوانية للنظام الدولي, كما تعطي تحليلاً منطقياً لأسباب اندلاع الحروب والنزاعات،[2] وتنسب الواقعية الهجومية لـ (جون ميرشايمر)، وان الفكرة الاساسية في هذه النظرية تقوم على اساس ان جميع سياسات الدول بشكل عام وسياسات الدول العادية بشكل خاص تقوم على اساس تحقيق الهيمنة لا للتوازن، وهي بالتالي ذات طبيعة هجومية[3]، هذا يعني ان النظام الدولي في غياب حكومة عالمية سوف يعيش الفوضى، وان البقاء هو هدف اساسي للقوى الكبرى، كما ان عامل الشك واللاثقة هو سمة اساسية للنظام الدولي, مما يعني ان النظام الدولي هو في حالة فوضى.كما ان القوة النسبية وليست المطلقة هي الأهم بالنسبة للدول, كما أن على قادة الدول أن تبحث عن سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائها وتزيد قوتها النسبية أتجاههم[4].

---

[1] عامر مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص 93

[2] هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره ص29

[3] عامر مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص 93

[4] Offensive realism, wikipedia.org,2013
http://en.wikipedia.org/wiki/Offensive_realism

obeikandi.com

كما تفترض النظرية الواقعية على أن السياسة الدولية والنظام الدولي يقومان على اساس القوة والمصلحة،[1] كما يتميز النظام الدولي بالفوضى طالما لا توجد حكومة عالمية تسيطر على جميع الدول لتطبق عليهم قواعد عامة[2]. ولهذا السبب فإن حالة الحرب والصراعات أصبحت عامة بحيث حدثت حوالي(200) حرباً منذ التوقيع على معاهدة ويستفاليا عام1648، لان المجتمع الدولي غير منظم، ويظهر ذلك من خلال مقارنته بالمجتمعات الوطنية، فهذه الأخيرة تتميز بوجود التنظيم والتضامن والتكامل بين أعضائها[3]، وهي مزودة بأجهزة وسلطات واضحة، فضلا عن وجود قوات عسكرية وشرطة وقدرة في التوجيه السياسي يسمح لها بحسم النزاعات الداخلية وتحقيق الغلبة للوحدة الوطنية، بينما المجتمع الدولي أو عالم السياسة الدولية يفتقر إلى كل ذلك ،وهو مطبوع بتعددية مراكز اتخاذ القرار وحرية اللجوء إلى القوة، وكل ما هو موجود هو التعايش بين الدول بالتراضي[4].

المطلب الثاني

طبيعة المجتمع الدولي وسياسات القوة

يقول (دانيال كولار) ان السلطة في المجتمع الدولي هي سلطة غير محددة وغير مقيدة ، لا بل انها عنيفة غالباً، اذ لا تتوانى أية دولة في سبيل الدفاع عن مصالحها الوطنية، عن تحقيق العدالة بنفسها، أي اللجوء الى القوة اذا ما اقتضت الحاجة لذلك، ولعل غياب برلمان عالمي وحكومة عالمية وجيش وشرطة يعبر بصدق عن هذه الدرجة من الانتظام، وينجم عن هذا الغياب للسلطات المؤسسية ولقواعد السلوك العام وضع شبه فوضوي، ويقول (هيدلي بول) ان سمة

---

(1) ملحم قربان ، ، مصدر سبق ذكره، ص83

(2) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية مصدر سبق ذكره، ص22

(3) عامر مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 93-100

(4) هنري كيسنجر، العقيدة الاستراتيجية الامريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة،ط1، ترجمة حازم طالب مشتاق،ط1 الدار العربية، بغداد، 1987، ص 29

obeikandi.com

الفوضى هي السمة البارزة في السياسة الدولية، كذلك يلاحظ غياب النظام كليا عن السياسة الدولية، وما الحديث عن نظام في العلاقات الدولية سوى رغبة طوباوية ومثالية ومستقلة غير متحققة ، ولم تكون قائمة في أي وقت مضى [1].

في البداية، يجب علينا التعرف على مفهوم المجتمع الدولي، اذ يعرف على انه مجموعة من الدول التي تتقاسم بعض المصالح والقيم المشتركة التي تسهم في الحفاظ على المؤسسات الدولية، إذ يحتم مصطلح المجتمع الدولي القول ان العلاقات بين الدول مشبعة بالمعاني المعيارية[2]، اذ تقيم الدول علاقات الواحدة مع الاخرى في اطار مطالبات المصالح ، اكثر منها في اطار الصراعات على السلطة وحسب[3].

ويبدو المجتمع الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في إطار البنية الجيواستراتيجية، نسقاً يطوي في داخله صراعات على مستويات مختلفة، فعلى المستوى الأعلى نجد صراعا على "مركز النظام الدولي" أو ما اصطلحت أدبيات العلاقات الدولية على تسميته بالقطب الدولي، وفي المستوى المتوسط من النسق، نجد صراعا بين الأقاليم على احتلال مركز "الإقليم القطب"، أي الإقليم الأكثر أهمية، وفي المستوى الثالث نجد صراعا داخل كل إقليم، أي بين الدول المؤلفة له، على احتلال دور المركز، أو ما يسمى (بالقطب الإقليمي) ، وهكذا يمكن تصور بنية العلاقات الدولية على أساس أنها تنطوي على التنافس والصراع لتحقيق الأهداف التالية[4]:

1_القطب الدولي :أي تحقيق صفة الدولة الأهم في العالم

2_الإقليم القطب :أي تحقيق صفة الإقليم الأهم في العالم.

3_القطب الإقليمي :أي تحقيق صفة الدولة الأهم في كل إقليم من أقاليم العالم

---

(1) نقلاً عن، وائل محمد اسماعيل، التغير في النظام الدولي، ط1، مكتبة السنهوري للطابة والنشر، بغداد ، 2012، ص 37

(2) مارتن عريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية للعلاقات الدولية،مصدر سبق ذكره، ص 436

(3) سعد حقي توفيق، النظام الدولي، الجديد "دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة"،ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص42

(4) رباحي امنية ،مصدر سبق ذكره، ص28

وتحتل فكرة القوة في المجتمع الدولي مكانه مهمة في هذ التصنيف بشكل اساس، اذ تقترن اوضاع المجتمع الدولي اساسا بمفهوم الفوضى الدولية السائدة،[1] كما يمكن القول ان طبيعة المجتمع الدولي هي طبيعة فوضوية بلا اي شك، انطلاقاً من فرضية عدم وجود حكومة عالمية تحكم سير العلاقات الدولية بين الدول، ومن ثم عدم وجود سلطة او قانون يحكم على الدول الالتزام بالقوانين والاحكام الدولية.[2]

وبذلك، يمكن تلخيص طبيعة المجتمع الدولي بعدة فرضيات اساسية، أهمها:

1_ فوضوية المجتمع الدولي:

تنطلق نظرية الفوضى* الدولية من منطلقات واقعية تدور حول الطبيعة الواقعية للمجتمع الدولي[3] الذي يعاني من فوضى في العلاقات الدولية[4]، وتغليب عامل القوة وامكانية لعدم احترام القانون الدولي، فالمجتمع الدولي ذات خاصية فوضوية ترجع اصولها الى الصفة الذاتية التي يتمتع بها البشر من حب المصلحة الشخصية[5] والجموح من القانون، وبما ان الدولة هي انعكاس للشخصية البشرية، فانها مجموعة من الافراد يجتمعون في مكان واحد ويتمتعون بشخصية ثقافية وسياسية واحدة[6].

وتؤكد الواقعية على فوضوية العلاقات الدولية التي تحكمها فرضية القوة والمصلحة[7]، و اساس الفوضى التي تحكم المجتمع الدولي هي بالأساس تنطلق من عدم وجود سلطة عالمية تحكم سير العلاقات الدولية والنظام الدولي، اذ ان غياب القانون والسلطة يؤدي بدورها الى غياب

---

(1) زكي العايدي واخرون، المعنى والقوى في النظام العالمي،ط1، سينا للنشر، 1994، ص ص14-15

(2) خالد المعاني، مصدر سبق ذكره، ص65

* الفوضى كلمة يرجع اصلها الى الاغريق وتعني "لا حكومة"، فمن الناحية السياسة تهدف الى انشاء مجتمع بدون حكومة ودعوه الى قيام مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية بما تتلائم مع تطلعات المجتمع. للتفصيل ينظر: عبدالمنعم الحفنى ، مصدر سبق ذكره، ص 624

(3) احمد ابراهيم محمود، ظاهرة الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد، مجلة السياسية الدولية، العدد108، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1992، ص277

(4) هاري ارزياغر، مصدر سبق ذكره، ص110

(5) ملحم قربان ، مصدر سبق ذكره، ص76

(6) هادي قبيس ،"السياسة الخارجية الامريكية،" بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية"،ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 78

(7) روبرت جيلين، الاقتصاد السياسي ،"للعلاقات الدولية"،ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004،ص 87

الانضباط الدولي[1]، مما يؤدي الى استخدام القوة بين الدول من اجل غايات معينة كالدفاع عن السيادة الوطنية او تحقيق مصالح خارجية عن طريق استخدام القوة غير المشروعة في النظام الدولي[2].

ومن المظاهر الجديدة للمجتمع الفوضوي هي الشركات متعددة الجنسيات، وخصخصة العنف على شكل جماعات إرهابية أو أمراء حروب[3]، كل هذه المتغيرات الجديدة في النظام العالمي تؤدي بدورها الى المزيد من الفوضوية في المجتمع الدولي، كما يمكن القول ان الفوضى التي تسود المجتمع الدولي، هي عبارة عن نظام متكامل يسود المجتمع الدولي[4].

وخلاصة القول، ان سيادة منطقي القوة والمصلحة، في ظروف عدم وجود قوة قادرة على تشريع وتنفيذ القانون الدولي، سوف يؤدي الى عالم يسوده الفوضى بشكل عام او جزئي.

2_ فرضية القوة في المجتمع الدولي:

تتمحور هذه النظرية حول استخدام القوة في النظام الدولي، بسبب عدم وجود سلطة دولية وحكومة عالمية يقع على عاتقها احتكار استخدام القوة بشكل قانوني، مما يؤدي الى استقرار في النظام الدولي، لذلك، هذه الفرضية تفرض نفسها بشدة بسبب واقع الحال الذي يقوم عليه المجتمع الدولي ، الذي يغلب على المجتمع الدولي طابع تصارعي بين الدول والمنافسة الشديدة التي تؤدي[5]، الى تفاقم النزاعات ونشوب الحروب بين الدول[6]، مما يؤدي الى غياب الاستقرار والامن في المجتمع الدولي، لذلك فان قيام مجتمع دولي خالي من الحروب والصراعات بين الدول هو امر مستبعد كلاً في الامد القريب والمتوسط، بسبب ضعف التنظيم الدولي الذي يجعل منه غير قادر على تشكيل حكومة عالمية تقنن استخدام القوة بين الدول[7].

---

(1) ملحم قربان ، مصدر سبق ذكره، ص83
(2) ثامر كامل محمد، ادارة القوة في النظام العالمي البديل، مجلة درسات دولية، العدد13، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، 2001، ص138
(3) هادي قبيس ،مصدر سبق ذكره، ص 78
(4) زكي العايدي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص14-15
(5) احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص278
(6) عصام سليمان، مصدر سبق ذكره، ص41
(7) خالد المعني، مصدر سبق ذكره، ص66

كما يرجع سبب هذه الفرضية في المجتمع الدولي الى غياب توازن القوة العالمي بين جميع دول العالم، الان هناك شبه توازن قوة بين الدول الكبرى والإقليمية،[1] الا ان هذا لا يعني قيام نوع من الاستقرار بسبب قيام بعض الدول الكبرى باستخدام القوة والعنف لفرض ارادتها على الدول الضعيفة، لذلك ترجع الدول على عامل القوة من اجل تحقيق امنها، ومصالحها، وفرض ارادتها[2].

واكد (مورجنثاو) في كتابه" السياسات بين الامم" على دور القوة في المجتمع الدولي، الذي اعطاها صفة المحرك الاساسي للعلاقات الدولية، بدافع المصلحة، اذ ان مصلحة الدولة تدفع بها الى استخدام القوة من اجل تحقيقها[3].

3_ فرضية الصراع في المجتمع الدولي:

تنطلق هذه الفرضية من فكره مفادها: ان المجتمع الدولي بكافة وحداته يعكس حالة من الصراع على المصالح ، ويتخذ بطبعته كافة ادوات الصراع من القوة العسكرية انتهاءً بالمنافسة الاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك من ان الصراع هو مظهر من مظاهر النشاط البشري ويرتبط بجوهره بتنازع او تضارب الارادات، اذ ان الصراع يعكس واقع حال المجتمع الدولي الذي تغلب عليه طابع الفوضوية[4].

لذلك، يمكن القول ان طبيعة المجتمع الدولي هي طبيعة فوضوية تحكمه القوة والمصلحة بين الدول بسبب عدم وجود قوة عالمية تحكم سير العلاقات بين الدول[5]، والمقصود بالقوة الدولية هي تشكيل حكومة عالمية يقع على عاتقها حكم سير العلاقات في المجتمع الدولي، تجعل من الاخير ذات نظام وانضباط بين دول العالم[6].

---

(1) روبرت جيلبن، الحروب والتغيير في السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 32
(2) زكي العايدي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 16
(3) نقلاً عن، هاري ارزياغر، مصدر سبق ذكره، ص105
(4) زايد عبيد الله مصباح، مصدر سبق ذكره ص150
(5) خير الدين نصر عبدالرحمن، اسيا مسرح حرب عالمية محتملة، دراسات سترتجيه، العدد 56، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2001، ص13
(6) ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره ، ص140

وخلاصة القول، ان المجتمع الدولي وهو عبارة عن دول ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسيات، وفاعلين غيرهم، وهذه الوحدات الدولية تدخل في عملية تفاعل مكونة بذلك مجتمع دولي، مجتمع مازالت تغلب عليه الفوضى النسبية، في تفاعلات وحداته السياسية.

4_ فرضية عدم وجود حكومة عالمية:

ان عدم وجود حكومة عالمية يعني انعدام النظام في العالم، فالواقعيون يميزون بين حالة الفوضى في السياسية الدولية والداخلية للدول، رغم أن حالة اللا نظام قد تسود العالم لفترات قصيرة كما في حالة الحروب، ان فوضوية النظام الدولي يمكن فهمها بشكل افضل عند مقارنة النظم الدولية والداخلية، فالأخيرة لها ميزة تسلسلية، وتقف في علاقات رؤساء ومرؤوسين، البعض مخول بالحكم، والبعض ملزم بالخضوع، عكس النظم السياسية الدولية التي تتميز بالتشابه الوظيفي، ويكتب والتز ان الفرق بين حقلي السياسة الدولية والداخلية لا يمكن إيجاده من خلال معيار استخدام او عدم استخدام القوة، بل في بنياتهما المختلفة، أي الأنماط المختلفة لتنظيم استخدام القوة، فالحكومة من خلال احتكار بعض مظاهر الشرعية تخول لنفسها الحق في استخدام القوة، أي تطبيق تشكيلة من العقوبات لضبط استخدام الرعية للقوة، وفي حالة استخدام البعض لقوتهم الخاصة، يلجأ الآخرون للحكومة، وفي السياسة الدولية لا توجد ثمة حكومة عالمية، والسياسات الدولية تسمى سياسات في غياب حكومة [1].

ويمكن اجمال اهم الاسباب التي تجعل المجتمع الدولي ذو طبيعة سياسية هشة، وهي كالاتي:

[1] Kenneth N. Waltz, Theory of International politics, Op.Cit, p 103

أ_ ضعف الامن العالمي والاقليمي ، فرغم ان الولايات المتحدة الامريكية تتربع على عرش الهرمية الدولية الا انها لا تستطيع التحكم والسيطرة على التفاعلات الدولية نتيجة صعود القوى الكبرى التي اخذت مكانة دولية مؤثرة كالصين وروسيا الاتحادية.

ب_ عدم فعالية القوانين الدولية التي تحكم سير استخدام القوة في النظام الدولي، نتيجة ضعف دور الامم المتحدة ، والمتمثل في الصراعات والمساومات بين دول الكبرى داخل مجلس الامن الذي يحول دون القيام بدوره الحقيقي في النظام الدولي، والمتمثل في حفظ السلم والامن الدوليين.

ج_ انتشار الجماعات المسلحة والمتطرفة، وقيام بعض الدول بتوظيف هذه الجماعات من خلال تقديم الدعم المالي والفكري، من اجل القيام ببعض الادوار في النظام الدولي.

د_ انتشار ظاهرة التسلح بين الدول نتيجة الاخلال بمنظومة توازن القوى في بعض المناطق الاستراتيجية في العالم مما يهيئ مناخ مناسب لانعدام الامن والاستقرار في المجتمع الدولي.

هـ_ تفاقم المشكلات الداخلية، لاسيما لدول العالم النامي مما ولدت انعكاسات اقليمية ودولية تؤثر على الامن الاقليمي والدولي.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول ان عملية التفاعل ناتجة من العملية التفاعلية بين الوحدات الدولية، فعناصر العملية التفاعلية هي ممارسة قوة على حساب القانون الدولي، وتغليب المصلحة الضيقة للدول على حساب التعاون الدولي.

opelkanal.com

شكل (5)

فوضوية المجتمع الدولي

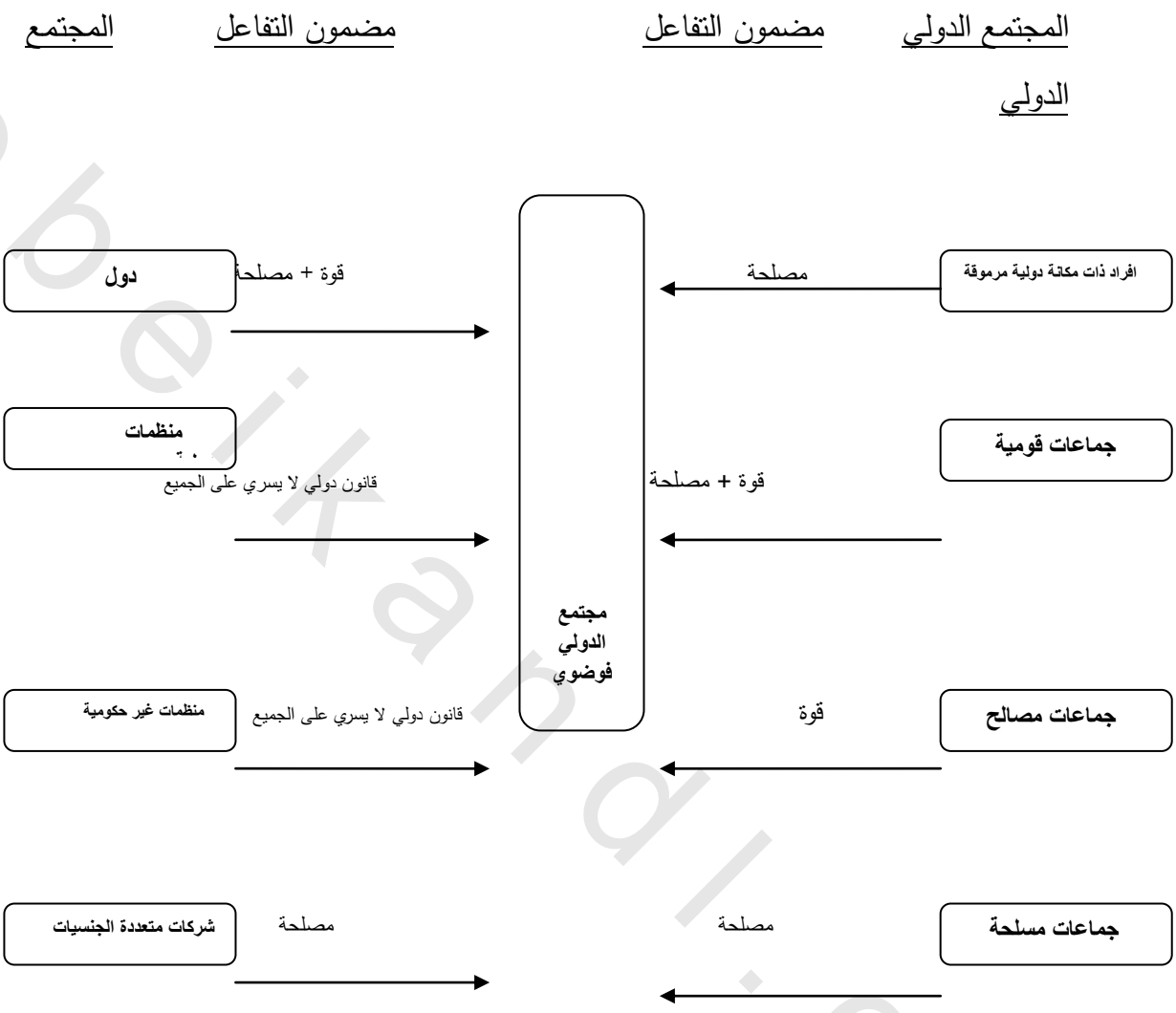

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد المصادر اعلاه

ومما تقدم، نلخص الى ان القوة، ظاهرة، موجودة في النظام الدولي، بحكم ان هذه النظام مازالت تغلب عليه مظاهر الفوضى وغياب الحكومة العالمية، والاتجاه نحو تقديم مطلبي القوة والمصلحة في سلوك الدول على مطالب العدالة والمثالية.

obeikandl.com